



بازرسی شد
۶ - ۲۷

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی	
اسم کتاب: منهج الاجتماع	
موضوع: تأليف	مؤلف: ۷۰۲۷
مؤلف: ۱۲۰۲	شماره قفسه: ۱۵۰۹۹
۷۵۸۴	

کتاب در فهرست شده
۷۰۹۷



بازرسی شد
۶ - ۳۷

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه انجمن

اسم کتاب

موضوع کتاب

تاریخ

شماره دفتر

۱۵۰۹۹

۹۵۸۴

۷۰۶۷

۷۰۹۷

۴۵

۴۵

[illegible][illegible]

[illegible]

أوسط المواقف

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

عن الطلاق عند السنة الأشهر بعد العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
والشأن للمدة عند سنة والمعدة في عقد أربعة أشهر بعد العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
انما في عقد الطلاق في الشهرين من العقد ثم يمر بعد الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
المرحوم من الطلاق ثم يمر بعد العقد من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
يطلبوا الاجزاء ما اشبهه في تقديره من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
الدليل مع جوده النسخة المطبوعة من الشهرين من العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
قوله اما لو شئت لما شئت من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
حكم هذه منقصة على العامة المتقدمة ولا يجوزها في مورد النسخة المطبوعة من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
في ان شاء الله تعالى عند السنة الأشهر لانها في الشهرين من العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
والأصل في النسخة المطبوعة من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
خالص لا يتوقف على ما في النسخة المطبوعة من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
قبل انقضاء العقد بل هو من النسخة المطبوعة من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
في الشهرين من العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
ثلاثة أشهر وليس التسع من العقد بل هو من النسخة المطبوعة من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
عبر عن ما في النسخة المطبوعة من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
وفي غير النسخة المطبوعة من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
خالف ان كانت سنة منقصة على النسخة المطبوعة من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
اشهر من غير طبعها ثم تعد بعد ذلك ثمانية أشهر ثم تنقضي انقضاء ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
يقدر ان انقضى العقد او رات واحد من العقد من ثمانية أشهر فان قلت سنة ولا اعتد بثلثي شهر ثم قد استغن عن ضرورة
عبر بثلثي شهر من النسخة المطبوعة من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
فانما استدل بالثلاثة أشهر من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
تزوج قال قلت سنة اشهر قلت فافانما استدل بالثلاثة أشهر فان قلت سنة ولا اعتد بثلثي شهر ثم قد استغن عن ضرورة
الصالح في ثمانية أشهر قلت فافانما استدل بالثلاثة أشهر فان قلت سنة ولا اعتد بثلثي شهر ثم قد استغن عن ضرورة
نقصت بعد ثمانية أشهر فثبت بها بعد ثمانية أشهر فان قلت سنة ولا اعتد بثلثي شهر ثم قد استغن عن ضرورة
اما ما ذكرت من عقد الطلاق في الشهرين من العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
الحال قلت فافانما استدل بالثلاثة أشهر بعد العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
قال قلت سنة اشهر قلت فافانما استدل بالثلاثة أشهر بعد العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
في ثمانية أشهر من العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق
الصالح في ثمانية أشهر قلت فافانما استدل بالثلاثة أشهر بعد العقد ثم يمر مع انقضاء الطلاق من ثمانية أشهر بعد العقد ثم يمر بها بعد الطلاق

مرتباً افرازم

[illegible]

جميعه اخيرا وتجمع طلوع غير العبد مع العيين من غير الطالع كما هو نظر القائلين ان من غير العيين كما هو الظاهر في الآفة
 والآن ليس بدور في الامرين افرة بالمرتين العيين كما فعل الشيخ اذ لم يلاحظ في انزع العيين في الطالع قبل الوفاة
 وانما التاكيد انه لم يتغير غير العيين او غير الطالع بالظن **قوله** وتكون صحيحا منذ عدة افرة من غير الوفاة
 ان مات الزوج وحده أثناء العدة البعيدة لانها حكم الرجعة فينقل عنه العدة كما يسل في موضع قالوا بعدا بالاعتداد
 من غير الطالع المار به الطالع البائن **قوله** والقصد ان عرفت جنسها او نسق على رقبته ولا بد من الظاهر لها ولا يحل
 جرم ولا يمكن من نسق عليها فان جبرتم فلو علمت فان حتمها الماطم اكلها اربع سين فيفسد وتعارف من جبر
 وعلى الامام ان يوقف عليها من حيث المان وان لم يجر جرم امرها بالاعتداد عدة افرة ثم نقل هذا في حق اولي المدة من بعد
 العدة في العينة الغرض منسقة التي اربع الاصل ما هو الصبر عليها والدار ان العائد عن عتبه اذ لم يجر جرم ولم ينقطع
 جرمه كان باقيا كما هو او غير ذلك انما نصليها الصبر على العتبه كما في غيره من غير ما يقع الحكم عليها من ماله ان كان له
 ما لا يصل اليه الا في الكسبه في حكم بله ليل ايد بعضا فان تعدد ذلك النسق عليها من حيث المان ان يمكن من نسق عليها
 وان لم يكن هي ايت ما لا يحل في حقها فيفسد على نفسها بالمعروف ويكون يسا في زوجها وان لم يكن لها امان فيفسد
 القدر وينسق عليها بعد العدة من باب الحسنة وبذلك يجمع الشيخ في ما يجوز في ذلك الاصل في ان عتبه من جبر
 عليها الصبر لا القضاء عدة افرة ثم حلت كل من مشا ركنها في العلم بالوفاة وان لم يحكم بها الحكم فالولي العون في زوجها
 لم يعلم بالوفاة ولم يثبت عنه موت الزوج لا تحاسب بغيره ومعها عدم ذلك علم على الامانة ومنه هو في زوجها
 على انفسهم وان كان جاهد بها بعد الوفاة على اخبارها بعدم المانع من زواج وغيره من زوجها لا يثبت بعد مائة في ذلك
 من الانباء والذات عليهم اذ انما عتبه منسقة بينه انقطاع جرمه وعدم ثبوت عتبه ولا مشورة وان كان من نسق عليها
 فيها او مشرا فلا يثابرها ايضا بل يثبت في ذلك الكسبه في حق من العار بل يزوج من بعد دعوى الفلاني على الاصل عليه
 وهو عتبه او في الاصل والمبصرة الاية وان لم يبرهن من نسق عليها فان جبرتم فلو علمت وان است ففقدت الاصل وجب
 الصبر عليها الى موت الوفاة كذا في الاصل على انفسهم لادفع امرها الماطم فلو علمت اربع سين من غير الزوج
 في ذلك المدة من نسق عليها في الحقة التي بقاء فان كانت مبصرة ولا يفي بها من الفلاني فان ظهر جرمه في انفسها
 بغيره او نسق عليها ام لا مع قهرها وعدم من نسق عليها في الحكم انفسها من غير المان لان من علم المصالح
 لها يستلزم وان لم يظهر جرم امرها الحكم بعده افرة وبعد انفسها حلت للزوج بالاجماع في ذلك والمبصرة كمرقته
 ساعدت السادة على القصد فقال ان علمت ان قد زنى في منظر لم يجر باقيا لموت او باقيا طاعة وان لم تعلم انفسه
 من الارض كلها ولم يبقه كذا به ولا جرمه فانها باقية الا في المان فامرها ان ينظر اربع سين في طلبه في الارض فان لم يبق
 لها شئ يفي اربع سين امرها ان تعدد اربعه ثم وعش ثم قل لها ان فان نفقه بعدها بعدا انفسه عدتها فيفسد
 عليها اربعة ولا نفقه في عدتها اربعة شهر وعش هو الملك فيفسد عليها ولا طاعة وان انفسه الاكفان في الامانة
 بام الحكم بامر غير طالع كما يبرهن الانباء وهو ان الظاهر من جلد بل في الحاصل المذكور والياس من غير حكم
 الحكم كما فيكم به بشا لا يناع وهذا نص في حقه سيما بالنسبة تعرف العدة عدة الوفاة فانها مائة الى الطالع كما هو الظاهر
 البينة وقع وعدا في الحرة وكذا في النكاح والاشارة في الحقوق قصد المانع من المدة بالمبصرة المحررة باعتبار وقيل

الطلاق

الطلاق كحقيقته بر من بعد عترة الصادق ثم غر الفقه وكيف يصح امره فقال ما سكت عنه وصبر على ما فيها فان عترة
امرها الاول اهلها اربع سنين ثم يملك المصنع الزمان فتدبره قسما هذه فانها منه حق صرت وان لم يجر عترة
يشيخوخ تقى الاربعة سنين ثم غر الزمان المفقود فتدبره له هذا المفقود وما كان كان له ما لا يقع عليها شيء ثم لم يجر
من مائة وان لم يكن له ما لا يقع المفقود عليها فاضل ولا سبيل لها الزمان ثم يقع ما يقع عليها وان لم يقع
عليها اجرة الزمان على ان يطلق فليقتل ولا سبيل في العترة وفي طالع فخصم طلاق الاول طلاق الزمان فادعاه زوجها
من قبل ان يفتق عنه عترة من بعد طلاقه الزمان فادعاه ان يبعثها فادعاه في عترة من بعد طلاقه وان انقضت طلاق
في اربع او اربع فقلت لان يقع ولا سبيل لان يقع المفقود بعد طلاقه او بعد عترة الزمان ثم لم يجر عترة
الاولى من بعد طلاقه من عترة طلاق الاول طلاق الزمان فادعاه فقلت ان يبعثها فادعاه في عترة من بعد طلاقه
الجميع عن الصادق ثم غر الفقه وقال المفقود اذ ابعث له اربع سنين من الاول او يكتسب الناحية التي هو فيها
فان لم يوجد له اثر الزمان وليه ان يقع عليها ما يقع عليها الزمان فان طلقها فقلت انها حق فادعاه فادعاه في عترة
قال لا يجره فقلت لانها اربعة سنين فادعاه فادعاه في عترة من بعد طلاقه او بعد عترة الزمان ثم لم يجر عترة
الاصحاب كما في قوله ثم غر الزمان فادعاه فادعاه في عترة من بعد طلاقه او بعد عترة الزمان ثم لم يجر عترة
بطلها وان لم يكن وفي طالعها السلطان فقلت فان قال الزمان اذ ابعث لها فادعاه فادعاه في عترة من بعد طلاقه
ارابت الناحية اذ ابعث لها فادعاه فادعاه في عترة من بعد طلاقه او بعد عترة الزمان ثم لم يجر عترة
وجرح هذه الاخبار كما في سطر الطلاق فقلت لانها اربعة سنين من الاول او يكتسب الناحية التي هو فيها
فادعاه فادعاه في عترة من بعد طلاقه او بعد عترة الزمان ثم لم يجر عترة
قلت وذلك مع ما في قوله فادعاه فادعاه في عترة من بعد طلاقه او بعد عترة الزمان ثم لم يجر عترة
الاصحاب كما في قوله ثم غر الزمان فادعاه فادعاه في عترة من بعد طلاقه او بعد عترة الزمان ثم لم يجر عترة
في قوله سطر الطلاق فقلت لانها اربعة سنين من الاول او يكتسب الناحية التي هو فيها
الاصحاب كما في قوله ثم غر الزمان فادعاه فادعاه في عترة من بعد طلاقه او بعد عترة الزمان ثم لم يجر عترة
لا بد منها فقلت لانها اربعة سنين من الاول او يكتسب الناحية التي هو فيها
عليه بالوقت شرعا فادعاه فادعاه في عترة من بعد طلاقه او بعد عترة الزمان ثم لم يجر عترة
اجرة الزمان على ذلك فان لم يكن له ولطالعها السلطان فادعاه فادعاه في عترة من بعد طلاقه او بعد عترة الزمان ثم لم يجر عترة
مقصود من بكرة انكسار فقلت لانها اربعة سنين من الاول او يكتسب الناحية التي هو فيها
الاصحاب كما في قوله ثم غر الزمان فادعاه فادعاه في عترة من بعد طلاقه او بعد عترة الزمان ثم لم يجر عترة
او طلاقه فادعاه فادعاه في عترة من بعد طلاقه او بعد عترة الزمان ثم لم يجر عترة
وقال هو امره ان يكتسب فقلت لانها اربعة سنين من الاول او يكتسب الناحية التي هو فيها
فادعاه فادعاه في عترة من بعد طلاقه او بعد عترة الزمان ثم لم يجر عترة
فادعاه فادعاه في عترة من بعد طلاقه او بعد عترة الزمان ثم لم يجر عترة
فادعاه فادعاه في عترة من بعد طلاقه او بعد عترة الزمان ثم لم يجر عترة

[illegible]

فصل الثانی

[illegible]

[illegible]

ولم يقدّر

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

مصحف أمير المؤمنين

[illegible]

التوقيع دأنا ونسختها ولا بد من هذه النسخة والتمنع ولا يتعدى التوقيع ما لم يطلع أو يقره على ما كان ولا بد من النسخ
 باليمين ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 مع مرور علم الطائفة في الجمعية والجماعة عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 وحسن النسخة والتمنع ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 مدونة في التوقيع باليمين عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 الدينار من أجل ما على ما في التوقيع باليمين عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 وليست التوقيع باليمين عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 العدة ولم يتم العمل بالنسخة باليمين عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 الأصول فلا بد من التوقيع باليمين عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 من كونه نفعه وليس من التوقيع باليمين عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 بهما من شأنه أن في الحكم بموجب النسخة باليمين عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 وغيرهم ولا بد من التوقيع باليمين عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 ولا بد من التوقيع باليمين عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 الاشتغال في الأثر من غير تقييد إلى الدنيا بالكتابة والتمنع ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 لانه كتابة ولا كتابة في التوقيع باليمين عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 دليل من غير التوقيع باليمين عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 مع النسخة باليمين عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 جديد ولا بد من التوقيع باليمين عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 تدان هذا من التوقيع باليمين عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 نازحاً بصدق في التوقيع باليمين عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 هذه الكتابة باليمين عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 عبارة الشيخ في التوقيع باليمين عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 وقدره أن التوقيع باليمين عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 سيما ما في التوقيع باليمين عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 حاتم عنه وهو من التوقيع باليمين عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 إلى طين وجعل عليه العلم بشدة من التوقيع باليمين عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 الصيغة السبعة في التوقيع باليمين عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 بالاعتناء بكون التوقيع باليمين عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح
 قاله عن التوقيع باليمين عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح ولا بد من التوقيع عند المذبح

[illegible]

[illegible]

فادفع الأيلان

میں ان کو لکھا

[illegible]

152

[illegible][illegible]

[illegible]



عبد الله

م ٣٠ / ع ١٠

م ٣٠ / ع ١٠

وہو

وهو معتزلة الكافر ولا مانع الجماعه باشتهار الاسلام ويطرد عنه الكافر منهم عدا وود والخير والمعامه الصالحه
تبعها السرير والغيبة من بينه الا انصر الاماع عليه فكنه ان تم اجماعا والكاما هو انكما قالوا الفصل في الكافر
المتكبر او من المعتد جود القرب به الذي يضل القوم بشر في صد القربة وكون الحق اصد اعاده يوقف
على قصد القربة بل من شربها من انصر اساطير عليها ولذا اكلوا بطلان صلاته وسوءه بعدن القربة وبن
الكافر المقرب بالله المعتد جود القرب عليه بالحق فاحقه للقوم مع عقوب مية القربة واردة وجه الله الماحور
به فان بعد الشتم وهو الشرا لصعد المراد فانه خارج عن الشرط ولولا ان كرون العبر عن قصد القربة مع شتم
انها فاما هو في عبارات الخصة والبدن الا لخوا العقوب فانه عباد عاقبة يضل فيها با بطلان المار ولذا
قالوا فيه باسرا مع فلو من مع عدل الشية المار وفاقا كثير من تأخرهم لغفوا الشية في ح ذوسر الصبري
والا وقال الشيخ في ح ذ بعد بطل القول بالتفصيل المزبور والفقير بعد فيه اذ اعني عند العقوب
تكملة به وهو ح كنه بخصه الذي كمال بشرط الذمة والفتا اذ اعني كما مر **قوله** وبشرية العقوب كمال
والحالت فلو كان المراد كافر لم يصح عقوبه وقيل يصح وطريقا يصح مع الشذ والافترق اذ اسلم السيد
وفاء للعتبة عة ولا لخطا والمرس والسر والغيبة والملك والبرج والغيبة والايضاح حاز رايا هذا الخلف
ربب وصا وعد والخير وسعالم الاضاح على المشهور في الطائفة وعلمه السر والايضاح من احوال المصالح
منها سيرة في الاشارة القربة في هذا كقربة ولا يفرق سيرة بالعام ولا يسلط الكافر بالبرية على اهل
الدين ويقتض بذلك على صاحب السور الخليل عليه نعم عليه الاماع في جميع الاضاح والسر والغيبة وارج
له وهو لخطا كخريف بر عجزه عن ادلة الحق الجوز فسلم اربعين مولى كما شرا كان لا موضع للسند والغيبة
جوزان بالشرط فعدم اذ افرق ضلحا الى النايذ باية ولا يتمو الحيت منه يتفقون ككز المشاهدة الزق
نجهته المالية كاذك الضرور لان وجه الانتقاد وير بان كان الكافر من جهة المالية جرائم المولى من هذه
الحجة ولا يصدق عليه الحيت لغوة ووافاق امتدادها جميعا كالتسليم بان فيه الاعانة على الاثم المانعة نظرية
حالة الشيخ في ح وطعن الاماع ولا يشهد في ح ذلك بشر المعجم المصنف بام وقصور عن السند من المع
العم اذ علم انه اعتق عبدا له من اهل اسلام حين اعتقه ولا يصح لمحاكمة ما به بعد الانتقاد الفصل الثاني
لضعف السند وكونه خصية في رتبة الجوز في ح عقاوة اسلمه لضعف والحقه في ح عزه من يد المعجم
اذ لا المنع وعاد على المانعين مثله كمنع شتمها المار به اوعلم بعتقه اسلمه بما يمكن فيه صد القربة عليه
محال في ح لا ولا اعني جميع من المانعة فكلوا لضعف هذه الصورة وهو حسن فيما لو علم انه بعد بعتقه
يسلم لما اشرنا من منع شتم اذ لا المنع لا يضيح قوما العقوب والعقود لا يعارض كذا شأن المعصية
وهو كمال الشذ وقصور احتفال اسلمه بعد بعتقه فالقرب فيه ايضا المنع لعم اول المنع والعمامة من

ايضا عنده عمة واما عن الماتر في التكت من شدة غيرة من لا يفرح بعد على الجماعة منهم الشيع والفاخر ومنه فقد
وعرفهم مع ان مخالفة هذا الشرط فكذلك ان الشيع ايضا غير فرح ولا احتياط **قوله** ولو شرعوا حذره
منه ان صير فرح ولو يثبت المدة انما لم يحد في الزمان وهذا لا يثبت ما جرت مثل الغزاة قبل الاولوية
الفرق لا يخل في جواز شرعية زمان من غير متصل بالعقل كان مع بالانقطاع او الخلق فانه ايضا يحكم بانما
عرفوا شرعا او منفصل عن زمان العقل ولا حكمة ايضا في انه لو اخل بها في المدة وانقضت لم يبعد في الزمان
سلطنة المالك ولا يثبت على الزمان ما جرت في مثلها من المدة لقول الزمان الذي عينه للمدة وهو ليست
تتغير ولا الأصل ايضا عدم السلطنة واما الخلاف في سلطنة المالك او يثبت على مطالبه ارجح المثل من
نعم واما للسرير ولت وهو الخمر واللعن وما الى الاضرار وذلك عازرا الى التفرع في
والراية عازرا الى التكاثر من تاجر موقعا باجماعهم وعلمه التفرع في غير ما يوافق بقوم المالك فينتسب اليه
بينة وهو ارجح المثل وهذا من غير انهم المسئلة المتقدمة لانه في غير مطلقا الظاهر الشيخ في جنة والاحتياط
فحقا السبل عليه مطعون في المطالبة الاجرة او المدة وعرفنا ايضا الى الصدوق لكنه في الاحتياط من غير تفرع في
المثل كما في حديثه يعقوب بن شعيب عن الله ثم عن رجل اعترف بجارية وشرب عليه ان يقدمه من حسن سين
فابقت ثم مات الرجل فوجدها ورثته اثم ان يستحقوها قال لا يورثه منسك الشيخ انما انما الخلاف في الاحتياط
وان لم يستلهم فغير المثل لكن عدم التفرع لا يثبت اجرة المثل وسلطنة المورث على المطالبة في مقام الحاجة
والبيان في بعض الدم ومنه بعد التسليم عدم سلطنة المالك انما انما المصلحة المتقدمة هنا بالشرع
القيمة بل اول الجماعة كلام الشيخ في الاحتياط الاستدراك فقط وعليه فلا خلاف في المدة والطلاق النضر وانما
عدم سلطنة الورثة على استحقاقه مع قضاء هذه المفروضة اذ لا ينفصل عن اداء علميات المدة بل يجمع ما لم ينفصل
من الحقوق في كون المشروط له خدمة فغير المثل بالخصم في المصلحة سلطنة على الاحتياط والاحتياط
المثل بعد موت المولى على ان الشرط قد تحقق في حاله في فسخه القيق من المدة على المولى او ينفصل من
المالك والصدقات الاسكافي على الاول لقطع عن اكتسابه هو كونه والطلاق قد وقع ان وصار تضاف
الفرق من باب الملك والفرق في طهارة فلا يمان للكل احتساب فحقا انما انما من المال معه الصالح المسلمين
قوله ومن وجب عليه عتق رقبة فانه لم يجرم الذر بعينه ولا يوجب عتق رقبة او غيرها بالمال فانه اذا
العتق في العتق عتق رقبة كونه مفرقا فلا يجرى عنه الذر وان يجرى به التفرع في ابراهيم الكرمي في الله ثم
عن رجل جعل لعمه العتق ان عودت لبيد حدثت ثبات السيد عليه من ماله واجبة في كفاية التفرع في
عتق العبد لانه كان السيد جعل له العتق بعد عتقه في غير الرقبة التي كانت على البيت فقال **قوله** اذا اختلف
على المولى مع سين ان يكتسبه فخر عن عبد الله بن زرارته عن صفوان ابي عن عمار قال فان كان

موتنا

موتنا فقد عتق بعد سبع سنين اعتقه صاحبه ام لم يعتقه ولا غير ذلك من زمان موتنا بعد سبع سنين وموتنا
الاكتساب لطلوع على عدم اعتقائه بنفسه في ذلك وعنه **قوله** وقد عتق المولى من ماله او ماله او ماله
عونا وموتنا لما من الاصل في جليله بعد تفرع الرقبة والعتق باليمين في كل كان الله ثم وادعوا الله انهم
عليه والقت عليه قبل في الخمسين في ثلث من جازية وكان البيع اعتقه وانما الله عليه في الاسلام و
العام اليه الحق والاحتياط في الاحتياط **قوله** ويكره عتق المالك للمسلم في كل مكره ظاهر او الاضطرار كما في
لانه اعانه له وقال الله ثم في جنة تفتقون الدم ويكون عينا هذا لا يجوز لكم ان تعتقوا الا عارفا وعلى
على التاكيد **قوله** وعنه من لا يقد على الاكتساب ولا يملك المثل من المصنف ومن اعترف من غير الاحتياط
استعملت له ما هو ذوق المصنف فاجمع بينه وبينه في المدة قلته ثم الرقبة يمتنع من المصنفين
قالهم ويقتضاه عدم التاكيد ايضا كما هو في التكت وعنه واما التفرع عن العاقر من اكتساب الا ان يمينه
للصحة من غير وجوب عتق الرضا من غير ان يمتنع من غير الاحتياط في كل مكره ظاهر او الاضطرار كما في
اعتق مولاك لاجله ثم فان عليه ان يبعده حتى يستغنى عن ماله كان عام يفعل اذا اثنى الصغار ومنه لاجله
قوله وعلق هذا الفصل ساعدا لافط لوزن عتق المولى ملكه على جماعة قبل موت احدكم بالقرعة وقيل
فيديو عتق وقيل لا يمتنع لانه لم يعلق شرط الذر والاولى في الاحتياط من قاله وهو السرير والفتق
لانه باول ملكه يملكه واول اقل التفتق في الاحتياط في العلم افاد الدم وانما يصح الاحتياط في الاحتياط
ومولاه لا يجرى له عتق في هذه المدة كانه قال انما عتق واحد هو لو كان اطلاق جماعة لم يوجد الشرط
ولا اوله ايضا لم يملكوا في هذه الا جملة في عتقها عن قصور ومناه اعتبار سبق جميع المالك في الاولوية
وموتهم وانما عتق هذه المدة باجالة البرزخ لفرق في عتقها بالقرعة كعتق المولى عن الله ثم في جنة قال
اول مولد ملكه فهو حررت سبعة جميعا والفرق بينهم وبين المقتصر في سبعة مخرج سبعة مخرج سبعة مخرج سبعة مخرج
سنة عن رجل قال اول مولد ملكه فهو حررت سبعة جميعا والفرق بينهم وبين المقتصر في سبعة مخرج سبعة مخرج سبعة مخرج
في الاولوية انما الاحتياط في عتقها على عدم حصول الذر في هذه المدة فانه ليس مبيعة الذر ولا يوجب شي
مخرج في الذر مع صدق الاول على كل واحد ولا يورث في جنة فان الاولوية فيه قبل صدق اعلم يسبقه
عنه واولى لكونه سبق في جنة والاول في جنة بالفعلي والاشارة الى ان سبق على اخرين ان يملكه ولذا
لومك لعدا الاخر وجب عتقه من غير ترتيب ملك كان كانه عليه لانه فقال ولا يملك من صدق
الاولوية على كل واحد بالنسبة الى الاخرين عدم صدقها على واحد مطلقا ولا يملك من صدق عليه انه اول
والملك المندفع والعدا وهو منهم فاما ان يقع او يتجدد الفرقة اربابهم من الصبي وعنه وفاقا لصدوق
في التفرع في الشريعة في التفرع والعدا والبقية وتفرع معام الاضطرار وذلك والراية عازرا الى الأكثر

فان اعتق الشريك خذارا وهو من غير العتق له لانه اراد ان يصدق على القوم ويرجع القوم على حصصهم ولا يمسوا
ولنا انهم ضارعتهم بالمال المأذون بالشرط كمنعوا من بيعه بغيره الجليل عن الله عز وجل ان كان يمسوا
عبد فاعشوا له ما فيه فقل ان كان خذارا كلفنا ان يصدق له ولا استحق العبد في المصنف الاخر والاصل ان
المعتق ضمان احداهما الحرس والشرف في طوعه وانفق المصنف في امره فصدقهم الشريك على قصد الاخر اياه
ان نوع القربة فقط والافهم في به فتم في ان يصدق عليه قصد اخر الشريك ولا يصح ان يصدق القربة خاصة
لا يصح عليه بل يصح له ان يصدق له فان قيل لو لا سعي العبد في الشئ كان له بعد ما يصدق ويؤله الباقى للشيخ
الجليل المبرور واعتقد الشريك بصدق الاخر والاصل ان يصدق عليه ايضا لئلا يوجب له وجه الاية
القربة بان كان المقصود بالذات القربة وقية الاخر انما بعد ان يصدق الشريك على سعيه ولا قصد القربة
فقط فلم يرد الاخر شيئا من كونه المقدر في الشئ فكما ان البتة لا يتم العتق كذا الاخر لان يصدق الشريك
ولا مانع في ضم نية اللانم المينة القربة كما فعلناه في باب التوبة لعلنا ان الذي هو المقصود بالذات هو الاخر
فلا ريب في بطلان العتق فلا وجه لاشكال الشريك من هذه الجهة نعم الظاهر ان نظر الشيخ الجليل في ذلك بان
على عدم الشريك في كونه محسنا من زيادة قلت كما ان اعتق شركه له في غلام يملك على شئ قال لا يؤخذ من قوله
يعتق بغيره فيسقط القربة وما دل على السرية ملكه في سبي سليمان بن خالد عن الله عز وجل ان يصدق بين
شركا فيعتق احداهما نصيبه قال ان ذلك خذارا على احداهما بغيره لا يصدق به ولا يصدق عليه
فيعمل الذي اعتقه عقوبة وانما حصل ذلك لما اخذ احداهما في الجمع ما فعلناه وفاقا للشعر ربيع من جموع
شعرنا فيهما المعسر وفيه بعد اجماعنا الظاهر من طريق الباقى قوله اعدله للشيخ في طهارة المصنف في
صحة عتقه في سببه مطلقا والقوم في ضم ما في النصيبين يصدق انما الشريك في بطلان العتق بالمرء وقصده
فصريح في سببه ويستحق العبد في الباقي فان اعتق بغيره من لاه رقا وكان له من نصيبه بغيره ما يصدق بها
ايضا للشيخ في طهارة الرواية الباقى لما من من صحيح الجليل ومن صحيح الجليل ان عليه المنة ما لم يملك
نفسه كما دل عليه ما رواه اخذنا رقا فاعشوا العبد في شركه ومراثة المصنف المقصود وظل الجماعة
منهم الشيخ جواز اعتناء العبد كما هو ظاهر صحيح الجليل المبرور فالأمر بالاستعانة بجملته القالب وهو
لهذا بالملك وعلما اشتاء به **قوله** حيث يجد عليه الشئ فيجمع ما يملكه له بغيره وليس
له لاه من نصيبه شئ في رقا فاعشوا العبد في ذلك في رقة بجملة الكسب وقيل ان الملك يجرى الملك ويصدق بها
قابل المصنف كما في المطلق وقا في كتابه ويتبين ان العتق من المصنف بعد استخلافه في الاخير من جملة
اعتناء الرق له لئلا يمسوا الكسب المذموم بغيره سليمان المتقدمه الدار في انقطاع الشئ
عنه وهو حاضر على ان لا يمسوا الله عز وجل انما هو فاعشوا احداهما نصيبه والقوم في ضم نية

منه وليس

لغيره ليس الاخر ان يصدق له ولا يصدق له العبدية وهو بان لا يمسوا العبد او يمنع من الشئ كان له نصيبه
بعد ما يصدق ولا يمسوا الله عز وجل ان الكسب يمسوا العبدية العتق عليه ما له الحساب فانها باه من لاه رقا
فصريح في سببه وما يصدق في المصنف **قوله** ولها ما يصدق به في نفسه مع وثا وليت المصنف الكسب المذموم والناظر
كالصديق لا يصدق له وهو المذموم في ذلك وعندنا في نفي الكسب ما في المصنف من المنة اشتراك الشريك
فيها ما كان لا يصدق له في المصنف ووجه الاجماع والعزم بل لا **قوله** ولو كان للمولى نصيبه في عتق
اشراك نصيبه انما ان يصدق بالبيعة مساوية نصيبه او ان يصدق بغيره كما هو من مذهبنا في عتق
خاصة من ماله من عليه نصيبه انما في طهارة ما كان غفلا او غفلا في عتقه نصيبه انما في طهارة
بالمساواة لانه قد امكن ان يصدق القربة الواجبة هنا سبيل ضمان المصنف ولا يفرق المصنف عن المصنف
قلنا ان نصيبه في عتقه وان لا يصدق به وان يصدق به وان يصدق به وان يصدق به وان يصدق به
عندهم لم يصدق به اجماعا في ان القربة عليه على عدد الانصاف كما استغنى فاذ انما صاحب النصيب وحده
ثم صاحب النصيب في اجماع فتم ان ذلك صاحب النصيب معهما وخصص الفرق بان الاخذ بالبيعة من غير
الملك ومن نصيبه يكون في عتقه الملك كالفقر والمصنف في القربة الواجبة هنا ولو لم يصدق بالانصاف
منه اجماع على الشايق نصيب الاخرين بل في الاخر ان ذلك السرية لا لا يصدق في عتقه **قوله** ويعتق
قربة وقت العتق لانه وقت المصنف اي يجرى الشريك في سببه وتكون العتق في عتق الشريك المصنف بالبيعة
في عتقه وانما قد يصدق العتق في الاداء ولم يصدق بالبيعة بغيره الشريك العتق ووافقه في المطلق
اعتناهما يوم العتق كمن يصدق في ذلك على القول بانما العتق في وقت ادائها المصنف في عتقه وقت الاداء
بعد التبرار واعتناهما بالاداء وهو **قوله** ويعتق نصيبه الشريك باداء القربة لا بالاعتناق وقال الشيخ في ذلك
انما العتق بالبيعة والمصنف في وقت العتق نصيبه الشريك في اجماع شرط السرية على ثلثة اقوال منه عليها وقت
اعتناهما ان عتقه اداء القربة وهو الاقرب وفاقا لجمع من العامة من وقت المصنف والاعتناق في المصنف
هنا وما في الفرق وغيره والشيخ في وقت نصيبه الشريك في وقت العتق في سببه الشريك في وقت العتق في سببه
الاجماع ومنه في وقت نصيبه موصيا باجره ما عتقا الى التبرار في وقت الاخر ان الشريك في وقت مال العتق
او قبله قبل الاداء مع ان الاداء مطلق القربة جزوا ولذا لا يفتقر مع الاعسار وايضا قبل الاداء لا يملك
سهم الشريك في الاقوال الا في ذلك الوقت في وقت العتق في وقت نصيبه الشريك في وقت العتق في وقت نصيبه
اعتناهما الشئ المصنف في طهارة الاجماع على الله المخرج به في ذلك من لاه رقا اداء قربة نصيبه وهو نصيبه
انما العتق في وقت نصيبه وهو المصنف في وقت نصيبه الشريك في وقت العتق في وقت نصيبه الشريك في وقت
ويعتق عليه نصيبه في وقت فان ازم قيمة فاذا ادعى العتق عليه وهذا في كتابه العتق من نصيبه لا يصدق في

الاداء من غير حاجة الى ابراء صيغة البيع والشراء وصيغة العتق بخلاف ما كان عليه
 كغيره من سائر اقسام العتق بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 اجماعه في ذلك يستلزم من بعده ولا يجوز ان يقوم بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 الخبراء صيغة الشراء ولا صيغة العتق بعد الاداء بخلاف ما كان عليه بل لا بد من ابراء كائنا
 كانا من اهل البيت او من غيرهم بل لا بد من ابراء كائنا كانا من اهل البيت او من غيرهم بل لا بد من ابراء كائنا
 القصة وبما قاله كثير من العلماء من ان البيع والشراء في حقه لا ينعقد الا ببراءة المالك من العتق
 كغيره من سائر اقسام العتق بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 فلهذا عتق كل واحد من العتق بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 الشريك فان ادعى بالعتق بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 ملكيته وهذا مستلزم للجميع في الاقرار بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 على الخلاف في وجوب ابراء الشريك بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 وانما على التمسك بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 والمبدء احتمال ظهور العتق كادى ولا يظن ان ابراءه بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 فوجه عدم الصحة ان لا يصح الاقرار بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 من غير وجه للصحة بالبراءة مع احتمال الجواز في شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 ثبت الجواز في الجميع صل الاداء ان اقر بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 الاداء فان عتق العتق ولا ينفك الشريك من العتق كادى ولا يظن ان ابراءه بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 وغيره في ذلك انما اذا اقر بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 لو لم يرد العتق بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 لم يشر الى الاداء في العتق ولا ينفك الشريك من العتق كادى ولا يظن ان ابراءه بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 ولو لم يشر الى العتق بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 يعتقد بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 الخلف بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 في الجملة ان لا ينفك الشريك من العتق كادى ولا يظن ان ابراءه بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 مع احتمال عدم الجواز ايضا فتدبر **قوله** ولو لم ينفك الشريك من العتق كادى ولا يظن ان ابراءه بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 لا ينفك من غيره من سائر اقسام العتق بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه

مع اخذها

مع اخذها الى الموقوفين وان مات العبد او غاب لم يقام العتق بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 الاصل في ذلك انما اذا اقر بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 للقول اما ان البراءة عند الاداء وانما عتق كادى ولا يظن ان ابراءه بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 بتقديم قوله العاصم مع سببه وكذا الجواز ولا ينفك الشريك من العتق كادى ولا يظن ان ابراءه بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 الخلف هذا على التمسك بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 اذا التمسك بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 قوله بتأخر العتق الى الاداء بتقديم قوله العتق بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 عن البراءة على التمسك بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 العيب وتكون على الخلق الاصلية لا تختلف بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 البراءة المقتضية من العتق بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 او غلب على الخلق ما لم يشر بهم بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 صحتان للقول اما ان البراءة بتأخر العتق وعدم بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 الربط بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 وانما لا تخرج عن ذلك انما اذا اقر بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 كغيره من سائر اقسام العتق بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 عن غير وجه للصحة بالبراءة مع احتمال الجواز في شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 له ان لا ينفك الشريك من العتق كادى ولا يظن ان ابراءه بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 انشاء ما لم يشر به في العتق بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 واداة الاقرار بما كان في اليد من بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 الجواز بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 ان كان موصرا كغيره من سائر اقسام العتق بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 يكون له سعة من مال الجواز ولا ينفك الشريك من العتق كادى ولا يظن ان ابراءه بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 متفق على صحته بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه
 وما كان لا ينفك الشريك من العتق كادى ولا يظن ان ابراءه بغيره من شرائه او غيره من سائر اقسام العتق بخلاف ما كان عليه

وهو الجواز من الجائز في المشروط ونحوه بالنسبة لما فيه من المصلحة وهو مع عدم وقوع مسئلة له بالمرئ
معرفة **قوله** ليس له ادفع الجواز لكما تباعه هو الموقوف في سائر العقود من ان له دفع العقد كانه حال
المراد واطلعه من قوله لم يقصر وقت الكتابة لانه من جهة السبب بغير من جهة العبد وعنه ان له
الاشباع من ادائه ما عليه في جميع ما اذا اشبع كان سببه الجائز اي ايضا في العقد وفي الضيق الموقوف
ولنا اجماع الفقه وضارهم فانهم في الضيق في ان الكتاب في غير ما لا يخلوا منه في ارق او كانت الكتابة
شروطه التي عرفت اصداره الاشباع من ادائه ما عليه في الفترة عليه في غير ما لا يخلوا منه في ارق او كانت الكتابة
عرفت من غير الجواز عرفت ولذا اجمع علماء المتقدمين في الجواز للعبد كانه المشروط بما اداه
في الاشباع عن ان الكتاب المشروط في غير مطلق لانه في الوقت ولم يغير فيه واولوا في الكتاب في غير مطلق
نقطه من عدم لزوم الكتاب عليه وان قدره ولكن لو كان معه ما ان يوجب عليه دفعه او اجبره اداءه من الاشباع
فعلية عليه وهو موصوفه من مقتضى المذهب لثبوت وجوب الكتاب عليه ان يغيره في غير مطلق في غير مطلق عليه التخيير
الاداء وان اشيع اجبر لثبوت العقد ككتابة وجوب الاداء والفترة في كتابة في غير مطلق في ارق الجوازيات في غير
قوله ولو اشفع على التبايع كسائر المعاشاة وان كانت فيه مشابهة العادة باستحقاق الصلابة
فعموما الاقابلة **قوله** وكذا لو ابراه من مال الكتابة في موقوف لا يبرأ به الصلابة لانه بمنزلة البضاعة وان
ابرا من البضاعة عتق جباية المصلحة **قوله** ولا يجل بركة الموقوف كاهو الموقوف في سائر العقود الا في العدة
من عدم بطلانها عتق من التبايعين ويتم هذا في طرق الموقوف في اختلافها في المطلق والجواز **قوله**
ويؤثر في المطالبة بالمال ويغتنق الاداء الى الوارث بعينه اعم من ادائه على انتقال الموقوف في كتابة
هو بركة الوارث في نقل الحق في الكتابة من المال والغير وما يربط عليه من الضيق الى الوارث فان ادعى الله
المال بعتق والاداء حكمه كالموت في ادائه من الكتاب **قوله** ويعتبر في الموصى له ببيع وكما في العقد
والاخيار وجواز الترف في الصلابة في ذلك لانه تصرف في المشروط كمال الموقوف فلا يفتقر كتابة
الصبي وان كان بمنزلة ما عاش واذا لم الموقوف في غير ذلك ان قلنا انه عتق بصفته وقتنا جاز ان يفتق
العمر او مرضه مع عدم تباين هاتين الصلابة في احوال العشر ولا كتابة الموقوف وان كان في دورها
في وقت جنونه ولا الملك والسكران وغير المال والغير في مجلس الابدان الفراء وفيه الامانة في
الوقت **قوله** وهذا يعتبر في الاسلام فيه تردد والوجه عدم احواله وهو الاشبه ووافقا لعبارة في وقت
والغير وعبد الموقوف على الظن المصحح به في غير المصلحة العتق وكما في الموقوف في ايامه على المشهور
المسوق على انما معاملته مستقلة ومعارضة لانتفاء الاصباح كل من قال بصفته قال بصفته في كتابة
بالموقوف وانما يكون بطلان التوقيف في غير ما لا يخلوا منه في كتابة لانها عتق بصفته في ايامه

فما لم يرد له من قبل الشئ وبتراة كقائمة ليست بها ويلقى وجوبه لا الذي الكافر لم يسلطه عند انتم كتاب
المولود بعد ابداده مليا عبده الكافر حيث كان اعدم المانع **قوله** ويترتب الملوكة بالبيع وكما العقل انه
ليس لاحد من اهلية العتق ولا وجوب البيع المرتبة على هذه القابلة اقل والعمدة في تفسير الملوكة العبد المالك
مكلفا الانفاق الظاهر الصحيح به في الكسب والاداء المتقوله عند الشهيد في ح 2 في بيع السيد كما قلنا عندنا
في ذلك وهو الحق المخصص للعتق او فاء المتقوله انما هو من بعد حصول العتق من الملوكة او فاء الابن عندنا
الولاية الشرعية لصديق العقد عليه من اوصيه انتفع بضعف قيل البشارة مع الانفاك للمائة من الخلاف
في وجوب البيع وان قلنا به يمكن ان يكون ترشيه بعد ما بلغ فلا ينافي **قوله** وفي كتابة الكافر تردد اظهره البيع
لغيره فكما نعلم ان عليه من غير ح 2 في هذا لا يخرجه ولعل قوله وانهم من حال الله الذي انما وهذا
ليس من اجله لان ذلك من الصدقة وليس الكافر من هذه الجهة عند الخلاف في بيع الكتابة كالمصنف اختلف
اقل في الجملة منهم لان الخلاف هنا على غير المصلحة الاله هو الذي لا يذوقها او هو من جهة اقله فيصير
بالدين والمال فهو بغيره المبيع وان سلم النافذة على الاخرى بالشهادة في مطلق المالك والسر والفتنة حيث
قال الله في ذلك على الايمان والدين او في من حله على المال وانكسب لانه لا يطاق للكافر ان يكون مسلما
ويكتسب ارضه خيرا ولا انه خير ويقال في ذلك من جهة بان ودين وان لم يكن مكتسبا ولا ذاما
ووصا به ذلك في الاصل فيصير الحق على الجميع انتم فيها على الذراع الايمان في خلاف الحق بل ينادى
اطلاقا كما في الكسب او يقتضيا او الظاهر انهم يتوصلون بفهم الاله المانع عن كتابة من عدم الجزاء لعدم الكسب
جماع عدمه كالفقه الشهيد انما يعرفه بالشرط المذكور اما وقع الامر الذي لا يجرى الا على الوجوب والاحتياط
لا المطلق الا في رد ذلك في وجهها عن خصم في الاله وفيه كما في الاقضية المانع وفاقا لظاهر الشرع والنسبة
ولا انقطاع وشهد بشيئا من غير وعد والمانع وقع والغير على المحذور من المانع لعله الا مانع في
والاخبار وهو الحق المقتضى بعد ما ياتي الايقان والاهة عن مودة الخايس لله ورسوله والحق
لا يستحق الزكوة والصلوة والاداء خلافه انما عند القاضى وابر سعيد والشيخ في بحث كتابة المدين من
فان ان كان المسلم عبدا فارتد البعده كما بينه السيد بعدد من ح 2 في عقد معاوضة والمندرجة منه ذلك
انتم واليه حال لفت والشهيدان في المدة وقته وهو ضعيف **قوله** واما الاجل في شرط خلافتين
الاجل من اجل ان الكتابة حالة وموعدة ومنه من شرط الاجل وهو ان لا يملك الملوكة السيد على بيع
العاملة عليه وما ليس في ملكه يتوقع حصوله فيه فغيره من الاجل عند الملاك والفتا واشترط الاجل
في كتابة الوعدة وما دونهما لفرع فروع الاجل **قوله** ويكفي اجل واحد على القول في اشتراط الاجل كما بين
للقل والعموم وعرف الكسب المالك لبعض العامة ايتا ما هو في هذا المانع للجمع ولا يجمع في حق
وطاهر

وطاهر انما هو على كتابة اجل واحد كما هو في ذلك حيث غلبه ان يذهب لفتا وكثير من العامة **قوله** ولا يملك كونه
انما كانت معلومة اما في اقل معلومة الاجل فاما لاختلاف فيه ويرجع حيث قال ولا يكون الاجل الا بالعموم
بل بالعلم وطاهر عدم التمسك فيه في الخاصة والعامة مع فسادهم الاجل كعدم الحاج وامر ان الفتا لم يصح
الفتا كما في كسب بل اجاعا كما في بيع العتق وهو الحق واما في الحد للفتا والفتا ايضا الاضيق على غيره
لانما هو العموم فاذا جعله لاله لا يصح ان يثبت ان الله تعالى لا يصح وينقل لكم بعدها في الوارث في ذلك وهو يتم
في جانب المولى اذ لا يملك بموته اما جانب المالك فيشكل لبطانها بموته مع في المشروطة وفي السابق بالنسبة
في الطاعة فيكون شرط الزايد منها في المنفعة العقد انتم وفيه نظر **قوله** ولان ان يكون وقت الاداء
معلوم فلو كانا على ان يرد على المالك سنة كذا في بيعه بالظرف للاداء لم يصح عند المالك والاصح ان يرد
مسألة في زمانه وقت الاداء او اليه اشار حيث قال وهذا غير صحيح عندنا من حيث ان كان مجهولا انتم في ذلك
جواز عرفا لان في البيع وقت الموضع الضمارة والفتا في انما اشار اليه في قوله لانه اذا اجل هذه
المدة مدة الاداء كانت معلومة وفاقا في حقه كما في هذه المدة وقت الاداء انتم وهو حسن وصالح
لما اضطررنا **قوله** ويجوز ان يتباين العتق وان شرطت انفاكا كما في الكسب للعموم من كذا في هذا خلافه في
للمعروف في العتق للعموم **قوله** وفي اعتبار انفاك الاجل بالاعتد بتردد والا فرب عدم اكثر المدة وفاقا
المدة في عتقك والاضاح ومنه في الاكثر كما في الكسب للعموم او امانة الصدقة ويصير ما ثبت شرطته بتردد
الاجل ومنه من شرطه وقد رد لان وصدره الصغيرة من هذا خلافا لظاهر لاسا لبقاء المالك وعدم النقل لغير المصلحة
منه في قضية النحل لله في نفسه الانشاء وضعه على كتابة النقل عموما وعدم مناقاة التغير لعدم اجماع
وقد قرر الخلاف في نظرية هذا من الاجارة وغيرها **قوله** ولو كان كالمالك على خدمته شهر وسنا وبعد شهر
مع اذا كان الدين ما معلوم الجنس ولا يتم تأخير الدين والاداء من بيعه المانع في العوض من المالك والمدة
المطلقة خذته من شرطه في النقل بالعتق كما في الفتا وشرط الدين اربعة بقضية تاحيله لا يجرى واحد
ويصور ان كان الاجل الاخر الا عند من شرط عدد الفهم من المدة ولو كان في قوم منهم لا يملك اجماعا
بعد ايامهم او يورثون وهو من شرط الاول اقره عندنا لانا قد بينا اننا لا نعتبر بالدين **قوله** ولو وجب
العبادة لغير الخدمة بطلت كتابة العتق والعوض للمالك بشرط به العتق ولا دليل على بطله اقره مثلهما هنا في نقل
اكتسابه من اشارة المشروطة او اذ اجعل حذرة الشرع مجموع العوض والاجل لاسبب نقل الماطة لم يتقبل بغيره
اداء المالك ويحقق منه بيبسته **قوله** ولو قال ان على خدمته شهر بعد هذا شهر قبل يجل على القول في شرط
اعتدال المدة بالعتق فيه تردد هذا من جهة الخلاف في شرط انفاك الاجل بالعتق في السابق عندنا
قوله ولو كانت من حجب مدة قبل يجل لاسبب لعل تلك المدة ويقتل لا يجب بل فيها جرمه لانه احب

ورواية الأثر عن الإمام محمد بن يعقوب بن عمار عن أبيه ثم إنه كان بها على النصف الآخر بعد ذلك فقال فليست بها
أما الخمر من غير ما كان في ذلك في نصف رقبته قال فازنأ كان له في الخمر يوم ولها يوم أن لم
يكنها قلت فلما أن ترفع في تلك الحال لا تشترط على جميع ما يليها من نصف رقبته **قوله** وكذا ليس الكتاب
وطا من كتابها الأبدان مولاه ولو كانت كتابية مطلقة بل كانت لأن ترفع من كتابها يومها
فيها أو شرطها على الطاق ولا فرق بين شرطها من غير العامة المستعنة وإن أذن له المولى
صغير أو الحق لأبعدهما **قوله** الثاني كلما يشترط المولى على الكاشفة عقد الكتابة يكون لأولادها ما كان عليها
لكتابها السنة كالفرا والعقد لغويها وقراء الشرط والمقدور من غير المعتبر لغيره المصلحة في الكتاب
عليه مولاه أن لا يخرج الأبدان منه حتى يورثه كما يشترط في الأبدان أن لا يخرج من غير المصلحة
عن الكتاب شرطها ما شرطه وغيره من غير شرطها حتى يورثه في الخمر لو شرطه من غير المصلحة
استبعد ما نه قلت كما جاز في الشرط ولو شرطه على نفسه صاكا لا كتابه يومه من أو كان معناه في
ما لو شرط عليها المولى وعدم التكسب أو كونه ولد المجدد مرقا من الشرط الفاسدة في الشرط بها أو لا
يقضي بقيمة العقد أيضا في المطلق كالمصلحة **قوله** لا يورث الكتاب أمه إذا انتشر وجب حال
بأن يفصل دون سنة استخرج من يوم الكتاب كالمولد المنفصل وإن قصد قبل الأبدان معاملة لا يبعثها الصغير
الذي يكون عقدا يومها يوم الصغير والكبير وفيه نظر في المصلحة في ذلك لا ما كان إقامته فادخله وأخرجها
وهو شأنه ولو **قوله** كثر من جعل بعد الكتابة كان أولادها حكمها فيعتق منهم من جعلها شرطاً كانت
أم مطلقة إن كان المولود بها ملكا بالصلف عليها الاتفاق شرط وفيه قال في ولد الحاتمة التي
منهنا أن أولادها استثنوا سوا كانت شروطها عليها أو مطلقة فإذا أوردت ما عليها اعتقوا استثنوا
أن يكونوا من بيع حر فيكونوا أحراراً ولينا إجماع الفرقه وانما هم أن يورثوا الإجماع وهو جهة أم المصلحة
في ميراث الحاتمة الصغرى فيبيعة الأولاد ولا انقطاع والرقبة وفي الحاتمة ما ولدت في كتابها يوم
بنزلها أن ماتت فليعلم ما يقع عليها أنشأ فإذا اد وعتقل هذا مع أن الولد كسها فيبيع حرها في كتابها
كسها أو كسها أو ليس إلا وسراية الكتابة إلا أولادها قياساً على الذي يكون الولد كسها أو كسها
الأم اتفاقاً كما في كشف وإن انتشر بغيرها قال إذا الكتابة عقد معاوضة ولا يقع إلا أوقع المقتدين
المقتدين ولم يقع هنا بينه وبين المولى واليه أشار بقوله أدبث أنه أم الولد ملك ولا يكون
مكاشفها بالصلف لأن الكتابة عقد معاوضة فلا يسرع الولد وما الذي يكون مصلحته في
أحد ما يكون موثقاً معها يفتقر بغيرها لأن الولد شرعاً في الحر وسبب الحرية المولى ملكا في
الكتابة سبب الحرية ثبت لولدها لأن الولد شرعاً أم في الرقبة والشرع وسبب الحرية وهذا من بابها

وظاهره

وظاهره إجماعاً وانما كانا اشترى **قوله** ولو رقيت كان أولادها أحراراً بالصلف يعتد به الإجماع الشرط على
قوله من موطأ **قوله** ولو جعلت من مولاها لم يخل الكتابة بالصلف للأصل وعدم المناقضة في كتابها
لغيرها سبباً إذا دأب الكتابة وموت سببها عندنا بأن يخل في نصيب ولا يورثهم حتى يفسد الموت
وظاهر الإجماع وهو جهة آخره مستقلة **قوله** فإن مات وعلمها شيء من مال الكتابة فخرت من نصيب ولها
ولم يكن لها ولد سعت ومال الكتابة لم يورث لبقاء الكتابة بالصلف في صيغها وعلى الاستحسان
فيما لم يصب نصيب ولها نصيب فيما بقي من نصيبها خلافاً لبعض فائدية ينعون من ملك دارهم فخرج من نصيب
قوله الشرط في وصية على مولاه ما يقع على شيء ذكره العامة وهو مستعمل في نفعه عند مولاه
شعها بسبب معهما حقاً سائفاً في عمله من غيبة الفروع المنفعة والصلوة وقضاها ثبوت شرطه على
كاله في شرطه من غير عقد من غير الكتاب لغيره على شرطه من مولاها أو على ملكه فقال الفروع عليه
بناء على قوله يورث من غير المولى والمصنف وإن كان في القربى الفاضل وجعله لما ذكرنا من الإجماع كما حكم
بهم وجعلها على المولى ونفعه الباسرة في النصيب بالصلف خلفه **قوله** وكان مطلقاً كغيره من شرط
فأرضت بالخلافة في الشرط وما المطلق فإن تفرغ من شيء في نسبة الحرية والأفلا على مولاه اتفاقاً
كذلك ولا يلحق نفسه بقدر شرط الحرية فتم **قوله** وإذا وصت على كفارة كذا الصوم بالصلف وإن
أرضت لغيره من غيره بالخمر **قوله** ولو كفرا بعتن لم يخرجه وكذا لو كفرا بالأطعام للفقير لا يخرجه
الكتاب المختص لا يخرج المالا يورث من مع اشتراط الأول بالنسبة والمنفصلة وكذا لو كان المالا
خيراً من الأول للأطعام أو شرطه بالنسبة والمنفصلة **قوله** ولو كان المولى أذن له قتل لم يخرجه لأنه لا يكره ما لم
يملك التكفير قال به في بعض الأجزاء وإن المولى لا ينفذ الجعيب بالقياسه الجواز عليه الشرع
من غير شرط معصية عليه الإجماع الموهوب بخلافة الموهوب نفسه في باب الكفارة بها إذا أخرج مع الحسن
بالكفارة التي ليست فيه حكم الإجزاء عنه وفي ذلك أيضاً أرى الإجماع على أن المخرج على السر يا يخرجه
فيجوز طاهر الأثر وفانما كثر منهم الصوم والشرع على عايشة الكتاب وكونه بالإصباح لأنه
بالشرع مائل قائم بخبره مع عدم الأدب بخبره بالسيد فإذا أذن نال المانع وتمنع المصداق منه
في الصوم بل يكره حكمه المأخوذ من صيام ومع الأذن لا يجم عليه الشرع في المرتبة لا يصح فيه **قوله**
السراية أو سلطان المولى نصف نفسه كان كسبه بينه وبين مولاه ولو طلب أحدهما المماناة أجز
الشرع وقيل لا يجوز وهو الإيشة وفانما كثر منهم الشرع على عايشة أو عذرة والإصباح والصوم هو
أكتشف ولذا لا يخل مع عدم لزومها ابتداء وكونها عايشة يخرجه فتم ما لا يمكن قسمه إذ المشترك
أما الرقبة وهي لا يمكن قسمتها أو انقطاع طول الحق وعجز عن ماله المقدار فيكون مجهولاً في قسمه لغيره

وظاهره

منها افرغ فيها فنزعت قرة حكم له بالاداء وعقوب وهو الاخر مكتوبا وان مات افرغ فيها وقال انما هو للجزء
الفرع بغيرها مادام حيا بل انما التذكرا ايلا المنة ليلنا اجماع الفرقة على ان كل شكل غير قرة وهذا منه انما
الامر بغيره فلهذا الفرقة كل شكل سيماء مع اليا من غير التذكرا وطول الزمان كما حسنتك واجسن منه اليوم
مطهر من غير فصل الحق والحرية واجلها المنة لبقية واسترقاق الحر بغيره وان كان كلام الرق على الخلق
مع امكان التخليص ببل فرقة المقتوع من الشدة كل شكل **قوله** ولو ادعى على المولى العلم كان القول هو العلم
مع بغيره ثم يفرع لا يخرج الحكم من الاداء بل هو العلم على نفسه العلم لانه لا يعلم الا من قبله ولو مات واراد العلم على
حلف الفرقة على نفس العلم ايضا ولو اقام احد العبد بغيره بالاداء قبلت وقصود المولى ويعد قبل الفرقة
بلا اسكان وكذا بعده عند عد معللا بان البينة الفرقة من الفرقة مع احدا الدعوى بما لا يجمعان شريعتان
وضعية الكشف تحقق العقل بان المولى من مال واحد والفرقة ايضا لا يستقبل الاعتناق وهو عين واقعا
ولا ينفك كون التكليف الظاهر هو عقوبها مع الامايتين شريعتان كما لا ينفك كون المولى مع احد وعنده التذكرا
وكذا الاخر وكل المولى على نفسه وظل الكذب يستحق العقوبة فلهذا مع علمنا يكون المولى واحد والفرقة
قوله العاشر بغيره مع مال الكفاية وعلى وجهه ويترد ذلك من الاسباب التي لا تارة الشريعة الجامعة شريعتها
الشريعة وفاقا للشهور بان المنة على المنة المخرج بقرينة الكشف بغيرها لا يكون خلافا لتمام
منه ما يمنع من غير مع مالم يفتقر وجوز ان يفتقر بنفسه مطلقا اذ الشرط وضعف بان التمسك بالعقل
بما انفك بالبيع لا يعلق مالم يفتقر حتى يجوز الكفاية وقد اسلفنا على ذلك من غير ايراد على انكراهه وانما نحن
جواز مع اجتماع سائر شروط البيع وكذلك لزوم الكفاية من الطرفين ومنع جواز التحويل ولذا خالفنا
في حق خوارق المشهور **قوله** فان ادعى الكاتب ان الكفاية تحقق وان كان مشروطا بغيره فليس المولى
مراعاة المولى ليعطى ان خصته صحة البيع فرفع الحكم الكتاب الى المنة فان اداه اليه صحت كالاداء
المولى وان يفرع بغيره فان كان كثره للمدرك بما اشترطه وبمصرح من غير فرق بين الشرط
والمطلوب في اطلاق كلامه كاهر مقتضى القاعدة اذ لا اختصاص حكم بعد المنة بالشرط فلا وجه لفتن بغير
البيارة الا ان يكون له صورة عدم دفع الجميع مع دفع البعض وكذا جيرة الزينة بال الكفاية اتفاقا كما في
الكشف للجهت وحيثما كان نابع فاسدا لا اختلاف في الزينة وادعى البطلان لا اصل الحق لان
البيع يقتضي الادارة البعض فاشبه بقدر التوكيد والفرقة عدم العقوب كما في ط لان المشرك ما يقع
نفسه لا مديا بل لبيارة مع ان اذنه انما هو من جهة حضور البيع فاذا زاد الفصل تزداد الجس كمال الحق
فاسدا لا بيع فبيعه ما ان كفاية في ذمة العبد ويرجع على المشتري بما اداه اليه والمشتري الى البائع بالحق
فان سلمه المشتري الى البائع من غير ان يجد من الكاتب لم يصح التسليم ولم يوجب العقوب المولى في

قصة

بقية بغير اذن الكاتب فاشبه ما لو اخذه من المنة اذنه فان افسد المشتري ولم يكن العبد ما دفعه الى المولى سمع
ما دفعه اليه في الحكم بغير اسكان بغير حق الجزع والبيع للمولى ومن ان المولى فرغ بالبيع الفاسد فكلما
دفعه اليه فالتفت بغيره **قوله** ويجوز بيع المنة بعد عمر اجماعا اذ المولى ساطع على العتق كان بغيره صفحا
كالبيع في لفظه وادعاء المدعي والموصي به وعقوب ذلك من العقوب الجارة وتقدم البيع على البيع ما دفعه او دفع
قوله ولا يجوز بيع المطلق اذ ادعى بغيره اجماعا كما في حق فقال ولا ينافي فهو من المنة لوقته فكيف يصح بيعه
وانما يرجع الملك له اذا عمر عن الاداء فاما اذا اخذ منه جزء فلا يبرح له رجوعه ملكا انتهى ولا وجه للقول
العبارة ولذا وجب تقييده بما اذا لم يبلغ حد يجوز المولى في نفسه كتابه فان لم يبلغ على الاداء بعد
المان لم يكن الوفاء عنده من سهم الرقاب جاز بغيره كالجوز صفحا او لم يبلغ ليعطى ان يقتضيه العادة جواز
بيع المطلق ايضا مع تحقق الجزع واستقرار الوقت او في بعضه ولا يخصصه شيء على الحاشية اطلاق العبارة
وهو حسن **قوله** الحادي عشر اذ ادعى بغيره بغيره كفايته ثم مات فملكته ففسخ الكتاب بغيره وفاقا للشهور
منه الشيخ وقت اسكان الكاتب بغيره بغيره في الزينة ملكه ففسخ الكتاب بغيره بغيره وان
اكتفاية لم يخرجه عن اصل الرقبة وان يخرجه عنها على بعض الوجوه كما في غيرهم وان افسد بعد المدعى بالاداء
سائرا فلا شك في اوصاف المنة وبيان ان ادعى بغيره بغيره وقال في المطلق بالانقضاء اذ ادعى
البطلان في قوله المنة فملكته اشعابا وانها لو لم يكن ورثة بان كانت قائلة او كاتبة وهو كذا في البيع
عالم وهو حسن للاختلاف **قوله** الثانية عشر اذا اختلف السيد والكاتب في مال الكفاية او في المدة
او في التعم فالحق قول السيد مع بغيره ولو قبل العقل قول منكر زيادة المال والمدة كان حسنا **قوله** المادة
من اختلف في مال في قدره بان قال السيد العتق والبطلان في المدة في الاجل بان قال السيد المنة
والسيد المنة في غير التعم اجزاء المدة افرغ خط عليها المال وجعل لكل خط اجلا لها بان قال المولى
جعلنا السنة التي في الاجل المنقضى عليه ثلثة اجل كل خط اربعة اشهر بحيث يخلو كل خط ثلثة ايام فقال الكاتب
ليجعلها اجلا بغيره بحيث يخلو كل خط نصف سنة فخط المال اخصا في جميع الصور يقدم قوله السيد مع بغيره اتفاقا
والصواب عدم العقوب لان البطلان في المدة والسيد والكاتبة معا له مال السيد بما له حيثية البائع لا
المواطنة المحضه بل لغيره اذ الاختلاف في قدر الثمن او المدة في المدة حقيقة هذا هو العبد لانه يدرى
العقوب اذ ما اعطى به من المال والسيد هو الملك فبقية قوله وهذا ايضا يرجع في حيث قال اذ اختلف السيد
والكاتب في مال الكفاية او في المدة افرغ الخط من كان الثمن قوله السيد مع بغيره المولى وان لا يملك ان
لا يملك ولا اجلا ولا ثمن ولا وقت ولا يوجب ذلك يحتاج الى دليل والكاتب يملك عاصيه اجلا او قدر
من الثمن او غيرهما فهو بغيره بغيره البينة والا فالحق قول السيد لقوله في البينة على المدعي واليمين على من انكر

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

ما و عمر (۱۰)

[illegible]

فصل على الاصل وعرضت حقيقة المسألة مع دفع كون بآلة الينظر الى الاعراب في تفسير الاصل في هذه المسألة وهذا وان كان
 مخالفا لما عليه من قول المسلم على الحق ولكن لا يمكن ان يصح عليه انما جاء بعد عدم ثبوت ما ذكره من اللفظ وقد
 الاستقلال بباطل زعم الاخذ باليقين في الاقرار بالمتناقض وليس في اللغة والاشتقاق وفيها المرام وغيره الواجب
 الى الاكثر وليس كذلك فيلزم من ذلك واحد هذا ايضا كما في الرفع والتضييق كقولنا انما يتبين من كماله فيكون
 شيئا محصورا فيهم ومن كان قد رآه الا في العمل الشئ جزءا هذا الذي لم يفسد اليه فيلزم جزء لانه المتضمن وكذا
 لو وقف لزم البرزخ من الذي هو اليه التفسير لانها في احتمال النسب بوجوه اثبات اللفظ في وجهه وقفا والوجه
 عدله فذلك بين الرفع والوجه على الاحتمال المتضمن في البرزخ ومن قال بعد ذلك في الاعراب في الثالث لزمه القول في
 هذا ايضا ومنه من ان لو قال له على كذا فيهم على ما في الجرح على ما في بعض رايهم وتعين المائة وان لم يصب
 اكثر من غيره لان الوصف بالصفة يمنع من ان يكون على غيره لانه كسر مراد ما تصح ان يكون الوصف بالصفة
 وان كان الاصل فيها ان يعود الى الصفات لانه الحديث عنه اذا حصل البرائة اخرج من ذلك ان كان الاصل
 غير موجود بل قد ذكر ان من الدلالة والجملة على خلافه كما في الاصلح يدفعه **قوله** ولو قال له كذا كان انفسه عليه
 القبول عاما كقولهم في التفسير الزيادة وانما يتبين تأكيده اليهم كما قالوا في الشئ **قوله** وانما يتبين بالبرهان
 نصبا او زعمنا لزم من ذلك ان يتبين انما يتبين بهما لان اقل عدد من كسب مع غيره بغيره فيكون
 اذ هو في الشئ عشر الا عشرة عشر في هذه الاصل والافعال الشئ والقيمة وضعة فيهما من الاصول في البرهان
 في المثال الرابع المتقدمة ويكون كقولنا كذا فيهم او غيرها من غير ذلك في الرفع يكون فيهم مضطرا
 تقديره كذا كذا هو فيهم بالعلل كما ذكر في وفي النسب يكون فيهم الزعم فيهم واحد بعد التفسير المتقدم
قوله ولو قال كذا كذا فيهم انفسا او غيرها لزم من ذلك ان يتبين انفسا لانه احد عشر من الوجه الاصل
 اليقين الابع العلم بالصدق اذا عطف كذا على كذا وانما بالبرهان فان كان فيهم كذا فيهم كذا فيهم
 وعنده ولا يضاف وليس في اللغة وجامع المتقدمة ذلك وجميع البرهان بل لا يصح الخلاف عندنا لانه
 ثم لم يدر بما حكاه في الشئ وحيث فيهم ان كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم
 وان كثر بالبرهان لاسا لانه الدلالة على ان لا يرد وينادي بالاقوال في الاخذ باليقين وفي الشئ في كذا فيهم
 لانه ذكر شئين متباينين باللفظ فيجعل الذي فيهم تفسير للغير منها وهو المعطوف فيجوز المعطوف عليه على انهما
 يرجع في تفسيره اليه ويصدق انما لانه بعد الاحتمال المتقدم وكذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم
 المتقدمة وغيرها من حيث كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم
 فيهم خلافا لكونه في اللغة فاحد عشر من لانه اقل عدد من كسب مع غيره على الاثر في وجه
 بعد ذلك اذ خضع اثبات وعشرون الى صحة واستعان بالبرهان في التفسير وكذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم

العرب والاولى فيهم كذا فيهم وعرض الشئ زعم درهم لانه كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم
 عنه فالذي فيهم تفسير للغير من ذلك على انفسه الاول كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم
 الزعم لزم من ذلك ان يتبين انفسا لانه احد عشر من الوجه الاصل والافعال الشئ والقيمة
 كما ذكر في الاصل كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم
 قال في المعطوف فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم
 كما في المعطوف فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم
السادسة اذا قال هذه الدار لاحد هذين الزعم البيان فان قيل في ذلك وسبب
 عينه بل لا خلاف في سماع الاثر في الجرح للزعم كاسم الجرح في اللفظ كما في جهة التفسير في جهة
 الاحتمال فيكون في ذلك فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم
 اليقين فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم
 له بها فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم
 وطالبه الخارج بالبرائة **قوله** ولو ادعى على المقر العلم كان له اطلاقه على عدم العلم كذا فيهم كذا فيهم
 العلم بانها لم يسمع البتة ان في علمه التفسير فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم
 ولو ادعى المقر لزمه الثبات ولم يخرج من الاول الى سبعة وفقره اقراره فيه فيكون اقراره انما في الاثر اقراره
 فعلى اليقين لا يصح النسبة اليه فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم
 والمقر به اقراره الاول كان كالتلف ولصدق الاول دفعته في الثاني ولا غير وهذا المقر على تقدير اقراره
 لكذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم
 لو ادعى المقر اقراره ونحوه جامع المقاصد اذ ذكرنا في ذلك كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم
 فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم
 الا ان يظهر لاقراء ما يرفع التفسير كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم
 على في العلم بانها كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم
 جامع المقاصد لانه ما الذي يظهر لكان في علمه كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم
 الزعم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم
 وفيه والحجة بعد النظر فيهما من غير ترجيح لاحدهما على الاخر فيحكم المتأخرين في الخارج من
 احوالهم بدان صلتها في كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم
 الزعم بانها كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم كذا فيهم
 من اللفظ ما في الغير في تبيينه وقد اعترف هنا لانه لاحد من الاخرين ولما لا جامع المقاصد في ذلك

يقول هذا حقيقة كمالا مضمونة عليه لازمة في ذاته لتعريفه مثلا وتفسيره وهو قوله كانت ودية وكنت اظن
باجته على الاقرار باننا لا نعرفه قط بل يقتضيه انها غير مضمونة لاننا نرى بذلك وقع الضمان عن حيث كان
حيث الاقرار بدونه فلو لم لا يجب الضمان فشا قضا هذا لاننا وجدنا القول هذا خرج كثير منهم ط والنية وكذا
والحرر ومن وصاح المقاصد ولد في الثالث الاخير فبينما كان يعلقها يكون غير تعريف وهو انما من
القول ان لو كانت مضمونة لم يكن حكما بالاقراء لانها تكون عليه وكذا مرادهم من الاطلاق التعلق
الاقرار بعينه مقابلة قوله لو ادعى فيها بعد الاقرار وبمعنى انما جمع منهم الغنية حيث قال لو ادعى
بعد الاقرار قبل لانه لم يكن له قوله وانما ادعى فيها اقرب بعد ثبوتها باقراره بخلاف ما اذا ادعى التعلق وقت
الاقرار بان قوله كان مضمونة انما باقية فاقرب تلك بها وكانت الغنية في ذلك الوقت فان ذلك لا يصلح
لان يكون لغيره المتقدم من حيث كان لغنى الودعة من غير تعدد مقتضى الموضع انما يقتضيه والاحاطة ايضا
في الغرض الى مقام الدعوى كما هنا وفي الخبر لو دعت مديونة فانه لو ادعى ذلك من غير دفعه لم يتغير الحكم لتعلق
الشاقق وذلك انما يكون الغنية وكذا يجوز ما حقه ط على ما وجدت ولا خلاف ان اليه وجوه الدفع وتبعه
الماتر له **قوله** اما لو ادعى ثبوتها بعد الاقرار قبل كان هذا في ط والغنية وكذا والخبر ولذا لم يعلق لعدم
الشاقق لانه ادعى ثبوتها اقرب بعد ثبوتها باقراره وكذا في ذلك وصاح المقاصد مشيدون البطلان بالنية **قوله**
انما سئل ان ادعى له فدية الدار والادعاء قبل من دفعه في تفسيره الكيفية اليه فان اكل الخبر شيئا من تفسيره كالقول
قوله المقر مع يمينه لما كانت الماتر ليس من جسد الدار فالادعاء لم يعلق وصحها من ذلك وفي دفعه وتفسيره اليه
فانفس خبره منها فثبت له قبل وصار المقر لشركا بذلك الخبر وكذا انفسه لا يخرج من يمينه عن انه لو ادعى
انه اشتراه بذلك وان قال انه دفعه ثمنها مائة وهو المشرى لها لنفسه كانت قضا عليه في غير ذلك
من العجوة فان اكل المقر شيئا من تفسيره كالقول قوله المقر مع يمينه حيث يكون التفسير محتملا
لانه اعلم بما اراد واصالة البرائة مما سوله **قوله** انما سئل ان ادعى له فدية الدار التي او من ميرات اى مائة
كان اقراره ولو قال في مائة مائة او من ميرات مائة لم يكن اقرارا وكان كالودعة الهبة مع شرط
القرينة ان لا يكون ملكا للقرين والادعاء ط كذا والخبر ووجه البرهان وغيرها بل هو اجماع جدا اذا اقر
اشياء مضمونة سابق المقر له لا انشاء ملك له من غير الاقرار فلا يكون الميراث من ملكه للقرين من الاقرار
وبغيره الاقرار فثبتنا قد يعبر ان يكون غنى المقر وسلطته بحيث يحكم به ظاهره كاجمع به
لكن والكلية وغيره قال ولا لانه لم يكن الاجابة اقرارا بل شهادة وما ذكره انفسه الوجه فيها قالوه
من انه لو ادعى او ملك او ملك او مديون او مديون لفلان بطل الشاقق كذا ط والغنية والتباعد
والاجماع وكذا والخبر ووجه الشاقق بل المشهور بطل الاقرار بغير البطلان وفقا لجملة منهم لست وعين ادعاءه

الى الزهر

الماتر كفيها ادرى على بنة وهذا شائع ضائع ودلالة اللام على الملك اوقوع من اعادة الامانة الملكية للثبوت
في دفع الشاقق سيما بالغة فائدة حمل لفظ الامانة على الصحيح وانما يمكن انما ارادة الملك الحقيقي من الامانة
وحمل اللام على العاقبة او لاشاء التملك كان وعدا بالهبة او لاشاء لها من غير ان يكون اقرارا لفلان لا
ابحش لشيء مثلا هذا الاستحالة وانظروا بما رتبته ونظر المهور الى حمل اللام والامانة على الملك الحقيقي وهو كونه
كون الامانة اجمالا حقيقة فيه وهو قوله وادعى التعلق لان ملكه كانت الآن والبطاح ط ساددا المصلحة
البرائة ولا يخفى اب وهذا الاقرار وانما دفع السنو العمل على غير الودعة بالهبة ونقصه ظهر ما قرناه من اعادة
حاملهم الشاقق على الصحيح وشيخ استعمال الامانة بادي على بنة وكذا دلالة اللام على الملك اوقوع من اعادة
الامانة له فان دفعه ايضا قوت عدم الفرق في القول بين ثبوت العيان خلاف المشهور فغير ان المار من ميرات
البرائة ميرات شئ ما حقه سوله اشقل لا المقام لا يكون اقرارا صحيحا ومن غير ان يقر في ذلك اوقوع في
من ذلك الحكم انشغال الهم الامانة الميراث لنفسه فلا يباح كونه ملكا لغيره وانما جاز ان الامانة لا يضمنه
مينية على الظاهر وانما حلت ملكه لو ثبتت بحسب الظاهر والبرهان فثبت ان هذا مؤيد لقوله الاقرار فلا
ما مضى والادعاء بالجملة الى البطلان في غير الامانة مع عدم لغنى الشهود وذلك غيرهم **قوله** وكذا لو ادعى
منه من مع ولو قال من ادعى لم يقبل كان هذا في ط ووجه البرهان بناء على ما مر من عدم الشاقق
شأنه ولو وجوه في الشاقق من قوت عدم الفرق كاجمع به ايضا جامع المقاصد **قوله** ولو قال له في مالي
القيم لم يقبل عند الناس من قوت يمينه في مالي وجعل له في داره لا يمين الدار لا يمين داره ومنع المال
يسوقه الى اقال لفلان بغير ادعاء لم يقبل اذ لا ينافي ملكه لا يمتنع اذ لا ينافي ملكه له في مائة
ما انما شاعرا فانما من الماتر يطول عليه اسم الماتر وكانه الخلق عليه الطرف باشاره كونه الماتر متفرقة
به والبعيدة باشاره لشركه عليه فلا فرق عنده هذا الضال بين قوله وادعى لفلان وبيد لفلان لا يمتنع
بالاقرار للجمع فلم يبق مع الاقرار ما يصح الامانة المضمونة منها وانما الفرق بين ما حيث يعبر عن الدار
والمال وكذا كان ضعف هذا الفرق ايضا ظاهره ما **قوله** ولو قال في هذه المسألة لم يمتنع اجماعا
جميع اربابهم من جهة الجميع وهو مرجع ايضا ط والسرير وكذا والخبر ووجه البرهان تراخي انه قرينة
قرينة فاطمة لا يمتنع ولا يخفى اب فثبتنا الشاقق الميراث من ملكه لا يباح كونه ملكا لغيره وانما جاز ان الامانة لا يضمنه
سابقه من جعلت داره في قبالة ذلك الحق وانما جاز ان هذا منهم اعترف بصلصة النظر للاقرار فلا
ما يصح من هذه الامانة ايضا بل في جامع المقاصد ان يؤكد الشاقق بصلصة اصله **قوله** الثالث في الاقرار
المستأجر من الجواب بطلان ادعاء لفلان في قوله ردتها او قبضتها كان اقرارا وكذا اقراره كذا في ما جامع
المعاصد وغيره بالجملة اذ الرد والشاقق والادعاء فرع الثبوت والتحقق ولا ريب ما ادعاهما فيلزم البطلان

صول تكلم الفصل اثنى عشر وليس بعيدا مع الوثنية الوثنية العريضة وان كان لغة اعم من الاقوال والحق
قوله لوقا الاشرى من ابليس استهبت فقال نعم هو اقرار الطبع صريح هو الذي نعم بغيره ان نعم اقرارا
 لخاصة بسوق الملك وان كان الحق لان ما كانا وعقل الفائدة في نفس المخلصة بالثبات انظر من اجله بعد ذلك
 احوالنا الهية بما عجزنا البصر فيه ولا ينبغي اننا اقرارا كعدمه من مكمل وان نطالع يد اعلم مستقره شرعية
 وفي فائدة الاقرار بالكتابة الخاطبة وجها بل هو لا يبرح جمع نعم منهم انك وجميع البرهان وارايد لاصالة
 عدم التوكيد وتكون الاثبات في صلوات القرون ان لا يكون ثابتا بغير الغير من ان الظاهر المناد بالظالم
 في الباطن والواحد كونه هو المال دون التوكيد خلافا لثقله في غاية المرام للاحق ان يكون وكما ذلك
 فليس لا يربط بغيره بل هو له وانما هو ملكي قبلت دعواه لانه متصرف بل في ما يقع قوله ولوقا اليس
 اظلم لك ان لوقا اظلم كان اقرارا ولوقا قال نعم يمكن اقرارا ويصدق من حيث ان يستعمل الامران كما لا
 ظاهر الاخذ في افادته على هذا الاقرار كما هو متفق العرف قالوا لان اسماها لم يوردت عليه الا في
 نسخة بالذم وخصاصة الاظهار وليرد الاستدراك قوله بل هو كقوله اليس لك عاقل فانه الله دخل
 عليهم من الاستفهام ونحوه ونفي النفي اثبات كما في قوله نعم است برحمة قالوا بل في قوله نعم اظلم
 نفي من كونه مقرونا بالاستفهام الشرعي لا لثباته وقوله نعم الم بالتميز او بالاستفهام الحقيقي كقوله
 اليس زيد غاف فعلى بل ان مجرد المغفم الذي انقروا ان لا يستعمل قاطل ويحيى ومنه نعم افادته
 الاقرار هنا عند الحاجة منهم لم يرد كنه كنه الجوزي ومنه والله وجميع المقاصد وسبق المقود وهو انك
 عاقل الى الماخذ الماخذ من سبكا باستعماله عاقل في جميع بل عاقل يكون هو الدنيا وهذا الاطلاق حتى ان ظاهر
 كنه الجوزي ان خصيصه عريضة ومقدمة على الحقيقة للغة ان سبكاها في الخلاف مع ان الخلاف مع ان
 من اهل العريضة جرد دهالة ايضا يعني بل منهم ان هشام وعنه في النسخ المسيحية قال ونازع السبكي
 وعنه في النسخ عريضة وعنه في الآية من انهم لوقا لوقا لوقا است كين بان الاستفهام التقريري غير
 محسوب ولذا لا يقع سبب من جمل ام مقصود قوله نعم انما يعرفون ام الماخذ لانه لا يقع هذا الايجاب
 واه انت انه ايجاب نعم بعد الايجاب تصديق له ومع الماخذ هذا السيد ان رتبهم الشيخ في الحق وعنه
 ولا اوضح عاقلية وفيه في المذهب جميع المقاصد الماخذ الاثبات وفيه وقصده العرفي لا قوله المتعقبا
 فسبكا بالانتم تصديق له وفيه في جوابه فوجها بالاثبات تصديق له وفيه في باقي النسخ كنه ايضا
 ما من غير صاحب من انهم لوقا قال نعم كنهوا في حقهم هذا ليس لك عاقل او عرفت معارضة حكاية من قبل
 ما من وهو عاقل وعاقل عاقل وعاقل الاستدلال والبرهان كالعناية وفيه وذكر المذهب في التقدير وعليه
 ايضا يمكن اقرارا لاصالة البراهنة والاضابط المجهول الاقرار وصلى الشيخ في حق الماخذ عاقل بالغة فليس

[illegible]

مانعة من الحق فاذا راد المنع على السبيل ولذا ينفك في الدلالة لحدود لوصفه المولى يصح جماعة يتفرق بغير المال
 عليه وان لم يصفه المولى منهم هذا والفتنة والسرور والمناجاة وكثرة التقدير وذنوبه والاضحاج وسب
 ونهاية المرام وجامع المقاصد والالتفات على المشهور من الطائفة ليعوم امرار العقل المرح بعد الشغل العظمى
 وعرفه انه كونه مستهدا على انفسكم على عموم قوله ثم جدا مملوك لا يتدر على شي من استلزامه لغيره
 المرتبطة الاداء بغيره والفتنة والسرور من جهة الارشاد لا اقاله في جامع المقاصد على منعه بالحقانية ايضا
 كالمال حكمه من تحلاله لم يفت شي من مقتضى اطلاع عبادة الله هذه انما تتبع بالجميع ولا اريد ما انما الاخذ
 من حيث انما في التخصيص ويرى بالشفقة انفقته هو انما حقيق السرور في عبادة المتقدم والتميز في قضاء
 طوبى وتشتت انما في حركته والاحتياط على ذلك **قوله** ولو كان في الدنيا من غير ما يتعلق بها اصل الامور
 بل انما انفقته على الامور بوجه صحيح ايضا على والفتنة والسرور وتوسيع البهتان وعبادة المرام المشهور
 انما الصريح به في ذلك والكتابة والاداء في حركته وظهر بغيره ثم قبل اقراره في هذا يتعلق بالحقانية كان في حيز
 جميع وان شئت فقل من جملة الامور المدعى بالحقانية بكونه من انفسه الحقانية بناء على ان الاذن في الحقانية
 الاذن في لوازنها ومعلقها فلو لم يقبل اقراره لزم الاقرار وانظر من المناظر عند سد البعد والخلال
 نظام الحقانية خلافا لكل وجامع المقاصد والالتفات على المشهور من الطائفة ليعوم امرار العقل المرح بعد الشغل العظمى
 وهو الحقانية وتكون الاستدانة بمنزلة الامور التي تفضل الكفاية في كل ما كان من لوازنها عرفا فالقول في شروا
 التلذذ فيها فيمنع من لوازنها وان شئت فقل بها فلا يقبل لفقده ان كان هو حق وجب **قوله** ونحو هذا
 مما في يد وان كان الحق في عينه من لوازنها وتبع به اداء الحق وان كان ما اقر به اكثر من لوازنها تتبع به بغيره الحق
 المولى شي كاهنا وفي كل والسرور وفتنة والفتنة وعبادة المرام وتوسيع البهتان وعبادة المرام بغيره في جميع ما
 يتعلق بالحقانية قال لان الظاهر قد عرفت وقد عرفت منه ويترك وقد عرفت من الغنى في بلدا من يتقلا الله
 المنافع باوجه فيضيق عدم الضمير يلزم بها لغيره وانما يستلزم الحلال والكتابة والاداء في حركته وظهر بغيره ثم قبل اقراره في هذا يتعلق بالحقانية كان في حيز
 في الوكيل في ذلك فانه يقبل اقراره في انفسه رينا الحقانية وهذا هو الحق في الحقانية وتكون عرفت قوله فيضيق
 الكفاية فالقول في السير الاستدانة الامم من جهة الحقانية المانعة من لوازنها المولى لانه في عينه الاذن في حيزه كما
 لومات الدابة الحاملة للمناع ولم يكن غيرها الا بالاستدانة وكما جاز الحقانية المانعة من لوازنها المولى لانه في عينه الاذن في حيزه كما
 وجره ما له الاذن ان ينفذ حيزه على ما وقع بعد ذلك والاداء وعبادة المرام وتوسيع البهتان وعبادة المرام بغيره في جميع ما
 كالقول في الحق يتبع في حيزه المولى عليه بعد ذلك والاداء وعبادة المرام وتوسيع البهتان وعبادة المرام بغيره في جميع ما
 بالدين وبغيره بغيره لم ينفذ الا ان ينفذ الحقانية المانعة من لوازنها المولى لانه في عينه الاذن في حيزه كما
قوله ويقبل اقراره الفلاس وهذا يشار الى القول في الحقانية المانعة من لوازنها المولى لانه في عينه الاذن في حيزه كما

شهادة الحالة

الاقرار بالحقانية فوجب تقديم حق هذا الحق له وشاركه في الدين ومنه في قوله الحق في الحقانية المانعة من لوازنها المولى لانه في عينه الاذن في حيزه كما
 الحقانية المانعة من لوازنها المولى لانه في عينه الاذن في حيزه كما
 فيضيق عدم الضمير يلزم بها لغيره وانما يستلزم الحلال والكتابة والاداء في حركته وظهر بغيره ثم قبل اقراره في هذا يتعلق بالحقانية كان في حيز
 في الوكيل في ذلك فانه يقبل اقراره في انفسه رينا الحقانية وهذا هو الحق في الحقانية وتكون عرفت قوله فيضيق
 الكفاية فالقول في السير الاستدانة الامم من جهة الحقانية المانعة من لوازنها المولى لانه في عينه الاذن في حيزه كما
 لومات الدابة الحاملة للمناع ولم يكن غيرها الا بالاستدانة وكما جاز الحقانية المانعة من لوازنها المولى لانه في عينه الاذن في حيزه كما
 وجره ما له الاذن ان ينفذ حيزه على ما وقع بعد ذلك والاداء وعبادة المرام وتوسيع البهتان وعبادة المرام بغيره في جميع ما
 كالقول في الحق يتبع في حيزه المولى عليه بعد ذلك والاداء وعبادة المرام وتوسيع البهتان وعبادة المرام بغيره في جميع ما
 بالدين وبغيره بغيره لم ينفذ الا ان ينفذ الحقانية المانعة من لوازنها المولى لانه في عينه الاذن في حيزه كما
قوله ويقبل اقراره الفلاس وهذا يشار الى القول في الحقانية المانعة من لوازنها المولى لانه في عينه الاذن في حيزه كما
 الحقانية المانعة من لوازنها المولى لانه في عينه الاذن في حيزه كما
 فيضيق عدم الضمير يلزم بها لغيره وانما يستلزم الحلال والكتابة والاداء في حركته وظهر بغيره ثم قبل اقراره في هذا يتعلق بالحقانية كان في حيز
 في الوكيل في ذلك فانه يقبل اقراره في انفسه رينا الحقانية وهذا هو الحق في الحقانية وتكون عرفت قوله فيضيق
 الكفاية فالقول في السير الاستدانة الامم من جهة الحقانية المانعة من لوازنها المولى لانه في عينه الاذن في حيزه كما
 لومات الدابة الحاملة للمناع ولم يكن غيرها الا بالاستدانة وكما جاز الحقانية المانعة من لوازنها المولى لانه في عينه الاذن في حيزه كما
 وجره ما له الاذن ان ينفذ حيزه على ما وقع بعد ذلك والاداء وعبادة المرام وتوسيع البهتان وعبادة المرام بغيره في جميع ما
 كالقول في الحق يتبع في حيزه المولى عليه بعد ذلك والاداء وعبادة المرام وتوسيع البهتان وعبادة المرام بغيره في جميع ما
 بالدين وبغيره بغيره لم ينفذ الا ان ينفذ الحقانية المانعة من لوازنها المولى لانه في عينه الاذن في حيزه كما
قوله ويقبل اقراره الفلاس وهذا يشار الى القول في الحقانية المانعة من لوازنها المولى لانه في عينه الاذن في حيزه كما

قبل التسمية عليه ليدور ان يكون المنسب عدله وفيه منع على ولو نماز على وجهه الخلاف في تنازع الزوجين
فذكر **قوله** النظر الرابع في الفواحق وفيه مقصدان الاول في تعقيب الاقرار بالاولى اذا كانت باه
على ظاهر التملك فقال هذه لفلان بل فلان في حقها الاول وعزم فيها على ان لا يخاله بينه وبينها
فهو كالتام اما المقصدان الاول فلهما اقرار العدلين وقامعهم الاجماع كما يظهر من الايضاح وهما ان
كل اقرار من مشاييرين الاول لا يعلو الاقرار من غير مشيرو ولا يعلو الاقرار حكم عليه لا يعلو ولا يعلو
كل منهما لولا الاقرار وقدم الاول فيما يقار زمان فيه اولى من ويكون مقصودنا منه على الثاني ومنه يظهر
الاصح في عزمه فثبت الثاني واما قوله وقد والتحق وعقد ولفظ القامع والعدله وفيه والاصح
ولذلك المشهور لا يخاله بينه وبين الشيء المقرب به باقرار الاول فيعلم الثاني اجماع الاقرار
باقراره كالتوازي شاة فكذلك اقر له بها او تلف حاله او باعه ثم اقر به فلان اقره بشاة هذا
بوجهه باعناق عبيده وتطيق بزوجته وحكم الحاكم بذلك ثم رجعا عن الشهادة فان فيها قيمة العبد
لا تماها الا بينه وبين غيره خلافه فلا ينسب فان كان المقر يتاخر عن اقراره وان كان مريضا فهو مال
مستحق بغيره وعزمه وفلان ثبتت البينة خلفا واقتضاها ونحو ذلك منه البعد ولقنا ان هذا في حق
حده ليعمل على النفاذ الا بالتملك وضابط الاقرار وهو الاخذ باليقين وان قلت يسهر في حاله اوشك
وبل لا يراى سبلا انما يراى في جوعه اما غير حقيق او غير حقيق في كلامه متعلقا بالعدلين المقيدين
فيما بل قضية فاعلم انهم الابدية في بل الاختصاص بالثاني ولذا اقرهم التوجيه ما لا يقرهم الثاني ثم انما
الاصح في عزمه الثاني يقتضيه عدم الفرق بينه وبين ان سلمها ان يدوم الا كما في كل اذ تسليم الحاكم انما هو
وقيل ان سلمها كان يعلم النفاذ من الاول احد وهذا الحكم اذا لم يصدق بغيره بالها العرو والافلا عرامة
عنده وهو ط **قوله** وكذا القول في تعقبها من فلان بل من فلان اي يقتضيه بالشيء الذي في يده على ظاهر
النفاذ للعدلين وعزمه فثبت الثاني عند ما من وطى ودعوا مع المقاصد والادعائين بان الاقرار
بالعقب لقرار باليد الظاهر في المالك ولذا اعلم به لدفع اليد ويجعل على جواز استناد الشاهدين في
الشهادة بالملك الى اليد فيرد الى الاول ويثبت الاقرار والثاني ايضا موجب لذلك كذا لما فات
باقراره الاول فيضاهى له ولا شك انما يجنبه العقب من غير الملكية صدقه ولو كانت يد امانة
موضوع بامر من الظهور نعم يقتضيه قانون العربية قبل الخليفة ان يكون للثاني تملك قبل بل اجتهاد احد
الا لافلاس لا يربط **قوله** اما القول في تعقبها من فلان وهو فلان وهو فلان في قوله تسليمها الى
المضروب عنه ثم لا يضمن ولا يملك المقر له بالملك وبهم مع ايضا في الزوجين والتجديد وعرفها ووجهه
ان قوله تعقبها من فلان وان كان ظاهره الاقرار باليد للمضروب عنه كذا اليد المطلق علم من هذا الاجابة

والعامة

والعامة والملكية وان كانت ظاهرة في المالك كلف ولا له قوله وهو فلان سيما كان الامم مضرة اشبات الملكية
لذلك وصدرت الظاهر باليد بالجمع بينهما والاصح ما تقدم الحكم بمراد التملك من الكلام لا بعد فرائضه
تصب في حصة الجواز قبل الفراغ يقع في الاول لا اعتراجه له باليد الحق اقل رتبة استحقاق المنفعة بخلاف
ولا يرد ذلك ان اقر بالملك بالملك بالخطبة الجمع المبرر مع بقا ان حاله يترك المالك الثاني الذي اقر له
بالملك وغير ذلك باقراره الاول بالملك هذا مع اصاله الاولى وضابط الاقرار خلقا للايضاح ويؤكد
في دفع الى المضروب عنه ويعزم للبناء على ظهور الاقرار بالعقب عنه بل الاقرار بالملك له وبما تضمنه قوله
بالملك الثاني ثبتت اليد للثاني ثبتت النفاذ **قوله** كما كانت دار في فلان واقرها الخارج الاخر اشار به الى
العدلين في علم جواز ضدها الى الثاني مع انه قد اقر له بالملك ولا يقرم الاول فانه وان لم يكن قد اقر له
بالملك تملك قد اقر له باليد سابقا لغيره الاقرار بكونه يملك العقل على المقر وبما في المقر خارجا عن العقل
بواسطة الاقرار فاذا اقر بملكها الاقرار كان كالاول في الخارج بملك ما هو في يد غيره بغيره اليد ولا يثبت فيها
لا تملك اليد هذا الاقرار **قوله** وكذا القول في تعقبها من فلان ويصدق على المضروب عنه ولا يضمن
كالحكم وضابطه في الخصم والاصح لانه قد علم ملك زيد ولم يات بما يضمنه اذ لم يقر له بالملك كما هو
خلافه لغيره ومن وضابط التمسك والى نفسه الى من اقر له بالملك ويعزم من اقر بان تعقبها منه
لان التعقب يقتضي الاقرار باليد الظاهر في المالك وقد عرفت حق ما اقره الاول والثاني الاقرارين
مع وضابطه يظهر ما مع ما ذكره من تسليمه الى من اقر له بالملك خلفت فقطع بها سبعا اليد
ومعناها وعلى تقديم ذكره في زيد يصير اقراره بعد الاقرار في حق الغير لا يسبق **قوله** ولو اقر بعد فلان
فانكر المقر له قال الشيخ يفتي لان كل واحد منهما اتم ملكيته فسبق بغير مال كونه على الرقبة المحلولة
انما كان حسنا يوفى الجملة منه في الخيرية ويس والى ويجمع اليها في غيرها اشترط حق الاقرار
يعلم تكتسب المقر له المقر له ان يشرط قوله لفظا على رسم الاعجاب والقول والاشارة ان يعلم ايضا
ذلك من اشرافه وكلامه في الخارج والعبارة ومما هو في الاجماع على انه شرط في تلك المقر له بغيره فذكره وقصده
لا يقتضيه اصل الاقرار كما هو جوازه فيما اذ اربع المقر له من كماله الاول وسبق قوله فاذ اقر زيد
بالحق فكله زيد فلا يرفع اليد ولا يشترط في نفسه والمقر له يفتي له فان كان يد اياه لم يرفع المقر له المقر له
لما في القمار اشرافه اقره من زيد وسلمه الى امينه لفظه لملكه اذ اقره سلمه اليه وارضاء ابعاضه يد
المقر له في اولى انما هو من غلظه والى حكمه فانما هو من غلظه فقطع ما يصنع وهذا حكم ما في قوله لملكه
انتم هذا مع ما **الاول** ذكرنا ان هذا المالك لم يسلم الا المقر له المالك لا يملك اليه في سلم اليه وان حاز لانه
ما لم يجره المقر له التسليم يقتضيه اقراره بل بما اتم الوصية حتى يرضى عن شايقة اجبا والمقر له على نفسه قوله

ويؤيده الأصل واجابنا واصل ايضا في جامع المقاصد المجمع على التسليم اليه اذ المقرب قد انقضى عنه بتكليفه وتكليف غيره
تسليمه بالسيرة **الاشارة** اختلص في هذا المأخذ على قولين او اقل اذا قلنا بقاءه في يد المقر كالمع الجاعل بغير عدم
مستطاع التنازع على ان لا يرد من يد المقر وجوز انما منع من التسليم الى الحاكم تسكنا كما في الاضاح بما حاصله
اصالة جهة يد المسلم وصحابه عليه الاسماء ببقاء حق الامساك وعدم العدوان في يد المسلم في التسليم
على الانزعاج فيكون يد عدوان قال ولا يجوز عارضة الاضاح فاقضت حكمه بوضع يديه في المال الذي
المختص به لا يخاص به فيتركه يده وفيه ان وجبت تحققة الاسماء ببقاءه يده هو المصلحة غالباً وتغلبها
عن نفسه باقراره وغرور اذ ان الرعي الثوب لا يخلص من بظالم وان كان الصانع موقفاً للتحقق لكن
مع دفعها يدفع بالاصل حكمه من العدوان ولا يتحقق غنا جان المال للمسلم المختص ولا كان المال له
تعلقاً وليس له ولا يرد باقراره ولم يثبت ايضا سبيل آخر لتحقيق الاسماء والحكم في الغالب في دفع
اليه على الاقوية انها خير الحكم بين انواعه من يده وبما شاع يده كما هو خبره في يد من كره ما حاصله عليه
ايضا عبارة عن كسب قال اما ان يترك في يد المقر او التنازع وهو عبارة عن خبره وغيره الاضاح بانها
ليس بغير بل لا يرد يد بين القولين بانها في يد المقر كما في القول بانها في يد المقر في يد المقر
وقوله الاضاح تسكنا بانه في ايها سبيلان راغبا في اخذها صاحبها كان اسماً لقاضيه كما لو حفظه
غيره **اخبر** مرجع هذا القول في الرضة كمن يقبضه القاضى فالحق في حقيقة القولين في الاضاح انما
اذا اقر بعد لاشان فانك المقر لغيره اقر ان يقرها حره العبد مع ملك لاصالة الحرية في ولادته كما
في الصحيح انما سلكهم احرار الا من اقر على نفسه بالسورية والرقية انما يثبت على المقر الاصلي وهو من
الاسيا بالشرعية والاصل عدم ذلك ولا ما عدا هذا الايد المسلم مع انها يجوزها ايضا لا يصيد المالك
ما لم يقارن بغيره بالملكية لتحققه في الاحرار والولد وفاق ذواليد بعد ملكه له وكذا المقر من
قولهم الاجابة في العتق ان اذا لم يرد احد قد فاقضت الحرية وقاما للشيخ في ما ذكره الاضاح
الاعطاس ايضا وذلك لان النسخ خلقت لا يرد وجه الشافعي في حق الرضة المحلولة واقتداره من
المانعة العتابة وكذا في جامع المقاصد والابواب وفيه ان الرضا تسكنا بان يرد العبد لغيره
تكون بها شرعا حراً لا اقرار ولا نفذ وانما في الجملة حيث صح وهو وادع على اصالته الحرية ولا يرد من
الملكية عن شخص من وزوالها عن المقر والمقر له فيها مطلقاً وفقاً واسباب العتق موصوفة لم يثبت كون
المحال بالمالين منها حتى على الرقة المحلولة كالشرب والدار ويضعف بان العلم برقية العبد للمعه
انما هو من جهة كونه من شخص معين بطريق الرقة وطاها هذا لا يقتضيه العلم برقية العتق وانما يثبت
لا يخل الخلق بل يائنه اعادة ملكية المصروف خاصة فاذا اذالها عن نفسه احراره ولم يثبت ايضا

ولا ادم بريقه والمحال ان الحق الثبوت شرعاً من الاقرار وانما هو الرقة لشخص معين لا مطلق الرقة
او الرقة النفس الامرية ولا دليل على ثبوت الملكية لغيره من بعد ما اقر من جميع الناس كلام احرار واصالة
حرية اولاد مع لزوم العتق فيما اختلفوا فيه والعدم على غيره في عين وقبيل العبد يجوز الادراج الفارق ليس
الاصل فيها عدم الملكية وفي الغرض الاصل الحرية وعدم الرق ولذا اطلقوا عين المجمع احدهم على حرية
وكذا في لفظ دار الاسلام واحتمل عدوهم ان ادعاهما العبد في نفسه من الرضا لان مدع لا ينافي له
كالنفس وانه يضمن للمؤمنين الدالة على تصديق المؤمنين في قضية اسمعيل بن موسى الله ثم وجب منع
النافع فادعاهم ولما اذ المحل في نفسه وثبتت عليه ويصير عن النسخ كسائر الامور المحلولة المالك
وامرأته باظهاره دفعه **قوله** ولو اقران الموطن لغيره ثم اشترى قال الشيخ هو الشراء ولو قيل يكون
ان لم ينفذ الاقرار كما رخصنا ونفق لان الشراء سقط عنه الوفاق فملك الاول ولو ما شهد العبد كان
لغيره من ركنه قدر ائتمن فخاصة لان المشتري ان كان صادقا فالولد له ان لم يكن وارثاً له وان
كان كاذباً باقرار المشتري فيكون صحيحاً على هذا العذر قدر التمسك على العتق وانما يثبت كون موثوقاً بالشرية
لأنه ركن من الرقة في تعرف المقر ومع الاضاح والغير عدا ان الشهادة على الغير بغير يده يكون اقراراً
من الشاهد ومن وجهه معنى انه لو لم ينفذ شهادته ثم حصل في يده موثوقاً بالشرية بطلان الشهادة كالاقرار
تكم عليه من بقاءها ما يثبت عليه انه لو قال العبد الذي في يدي يرد من عندك وكذا ثم ملك العبد
امر مبيعه ومن عرو لوارث او شهد بحرية عتقه في يده غير فام قبل شهادته لم يحكم بحرية في الحال فلو اقر
على شراؤه قال الشيخ في جامع الشرائع لم يعتبر قول الشاهد كان شراؤه صحيحاً لانه يثبت عتقاً
بكونه بايع في ظاهره شراؤه اقول ويصح هذا الشراء مع كثير من الامور كذا الحكم انما ادرهم
صحة هذا الشراء والصورة وان لم يثبت بغيره حقيقة كغيره في الشراء بحرية العبد وانما الحر لا يصح بيعه
فالقول في صحيح منه والقد مر من الاعمال في العتق ولا احسن المصنف كون الشراء هنا استقداً
وفي صحيحه البرهان لاشك في لزوم ايقاع صورة العتق ان لم يستفد الا به بل يثبت عليه وله لاشك انه
ليس بغيره حقيقة باسبغ ظاهر الشراء الا ان يكون كاذباً اقول انما اختلص في حكمه هو حكم البيع او العتق
وكذا في الاضاح والاجماع على انه فداء من جهة المشتري لانه كان اقراره انه حر لا يملك ولا يملكه غيره
في طرف البايع وفداء في طرف المشتري وهو حرية عتق الحر ودون اعماله على مقتضى المختص الاضاح
الاخيرين البيع والعتق كغيره في الحر ودون الكسب كما قيل انه لا يملكه لانه يثبت على البيع
كما في بيع من يثبت على المشتري لاداء الاولاد وفي عقد فسخ النكاح عتقاً او شرطاً او وصية بالعتق
للمشتري خاصة كما هو ايضا في كونه حيث ثبتت جوار الشراء والمجلس في طرف البايع وجعل الجماعة فائدة الفرق بين

الابلية ومنه يظهر ان خصمها العباد في تصديق المقرب المطلق والاختلاف في شجرة ابناء البنية والاشباع
 ويظهر انهم ابناء ولد ولد ابناء ولد الولد اذ الحاقه بالولد الصليح ليس بل ولد الاخر
 اذ في قوله **قوله** واد الاخر صغير الولد الصليح ولا يورثه بصدقه المقر به قولا ما حاله ذلك هذا من جملة
 الفرق بين الاقرار بالولد وغيره فان الاقرار بالولد مع التصديق او بدونه يثبت النسب ويعدى النوارث
 غيرهما من ابناء ما يترتب واما الاقرار بصيرت الولد الصليح وان كان ولد ولا ينفق حاكم مع التصديق
 وفي نهاية المرام الاقرار بصيرت الولد الصليح لا يعتبر الا بصدق المقر به فلو لم يصدقه او اكد به لم يثبت النسب
 انما يتم على ذلك البنية والولد اذ لا خلاف في هذا الحكم انما ينفق وهو موجود في عدم انما لا ينفق في غير ذلك
 وهو جهة اخرى على اشتراط التصديق من المقر به وعموم البنية او اطلاق ما يثبت به النسب لا يحصل التصديق
 والمقصود بتعارف المتصادقين كما هنا وفي حق وطه وكنه والفرزدق ومنه قوله في الكفاية وفيها قوله
 غايب في الاخيرين وغيرها لا عدم الخلاف في جهة اخرى كالتصديق المتقين وحيث سعيه اجمع المرام
 في ميراث يستعمله ثم من اجل ذلك يجب ان يثبت في النكاح انما هو الصاحب اشتراطه في ذلك
 ويثبتان يعرفان بالادعاء ثم ان ادعاء ما قال المراثي اللغ بصدق **قوله** ولا ينفق النوارث في غير ذلك
 كما في الكفاية وفيها المرام والارادة لا ينفق ولا ينفق حكم الاقرار بالبنية النسب غير المقر ومقتضى الغليل
 كاطلاق الجماعة منهم في عدم الفرق في عدم تعدد النوارث عن الصادقين في الاقرار بالولد الكبير الذي هو تصديق
 وغيره في الاقرار بالولد البنية الصغير الكبير لثبوت النسب للميراث في النوارث على الاطلاق في الاقرار
 في الصغير وعدم ثبوته فيك ويومع التصديق في الكبير كالمقتضى اختلاف في ميراث ما ان ينفق البنية ونهاية
 المرام والكفاية في خلاف ذلك على مورد الوقوف وهو الولد الصغير كدفع الجماعة والاطلاق في التصديق
 في النوارث في الولد الصليح ولا يكون كبير ابي بصدق في غير المتصادقين ايضا ولعله كقول الاستاذ
 مع ثبوت النسب في الولد الكبير سيما في الاطلاق المتقدمة في الولد بنية النوانع ايضا الامام مع هذا
 الخلاف فان اقراره بغير الولد غير ليس بذلك البعيد مع انه لو اقر بولد في ذلك ما نسبته الى
 الصغير والكبير لما اعلم الاكثرون فثبت ان ظاهره ان عدم اقراره باعد التصديق والبنية مع ذلك ما يعبر
 الصاحب والبنية المرام انما شرط في ان ينفق حاكم ميراث الحق به مع جهل بانه كالحق به حيا لم يكن
 لغیر الخاف به وان كان غير نافع ان لا يكون الحق به حقيق المقر به قالوا اذ انقضاء ثم حقه وارث له
 بعد موته في حق موته وجهان منشأهما على كونه غيرهما ان لو استمك المورث بعد انقضاء بالادعاء وغيره
 لحق به وان لم يرثه عندنا ومن سبق الحكم بطلان هذا النسب في الحاقه بعد الموت الخاف على من ينفق وشبهه
 الوارث ان ينفق ما فيه خط المورث ويغفل عنه لا ما ينفق به ولا ينفق به وجهان كحديثه في الولد عندم

روبو

وهو الحق ومنه انهم يورثونه وانما جاء في المقاصد في ذلك على ابناء النكاح من زوج بعد تزويجهم بأزواجه
 هذا اقرار شرعي بالنسب في المتصادقين والنوارث في احواله من غير ان ينفق على غيرهما من الزوجية الا انما كانت البنية
 كحديثه **قوله** وكان له ورثة مستوفون لم ينفق اقراره في النسب وانما كان له ورثة مستوفون في غير ذلك
 على ان الارث في شجرة النكاح من الزوجين من غير ان ينفق اقراره في النسب وانما كان له ورثة مستوفون في غير ذلك
 او شاركه من غير ان ينفق اقراره في النسب وانما كان له ورثة مستوفون في غير ذلك
 بل الاكثر من الفرق في الحكم بين الاقرار بالولد ومقره كذا في الجملة في الشيوخ الفرق بين حصول الاقرار بالنسب على
 مستوفين الاقرار به عاقبه والاقرار به على غير مستوفين الاقرار بالولد والادعاء في الاقرار بانه وانه انفق وجه
 ما في وجه حصول الحكم بين الاقرار بالولد وان كان الاقرار بالولد في غير ذلك في النكاح على ما هو في الجملة
 وهو ما اذا لم يكن المتصادقين ورثة معروفة في شجرة النكاح الاقرار بالولد الصغير يظهر اطلاق النص في الادعاء
 في الاقرار به وثبوت نسب به ذلك وهو مسلم في الحكم بالنوارث بينه وبين مقر به مطاوع وان كان له ورثة مستوفون
 بل ما استوفى تصديق النوارث في غيرهما وعلله غير في النكاح **قوله** الثانية اذا اقر بولد من غير ان ينفق
 فان لم ينفق في النكاح لم ينفق في النسب على ما جاء في النكاح في الشرح كما ثبت في البنية في تصديق ولا ينفق الا بانه
 الشرح كما جاء في النكاح لم ينفق في النسب على ما جاء في النكاح في الشرح كما ثبت في البنية في تصديق ولا ينفق الا بانه
 اعدو به في حال الكبر اعداء وهو محتمل انما هو بعد البلوغ ليس المقر به حليف المقر به في ميراثه
 حليفه على ما جاء في النكاح في الشرح كما جاء في النكاح في الشرح كما جاء في النكاح في الشرح كما جاء في النكاح في الشرح
 رقيته لم لا ينفق اليه ويقع مع جماعة ببناء امر النسب على التعليل به انما هو مسلم ثم ادعى ميراثه في ميراثه
 انما هو مسلم فكذا لا يسمع انما هو بعد موته **قوله** الثانية اذا اقر بولد من غير ان ينفق في النسب
 ان كان له ورثة مستوفون في غير ذلك لم ينفق في النسب على ما جاء في النكاح في الشرح كما جاء في النكاح في الشرح
 ولذا ذكر انما كانت النكاح لم ينفق في النسب على ما جاء في النكاح في الشرح كما جاء في النكاح في الشرح
 وهو كما حصل الاول وكان انما كانت النكاح لم ينفق في النسب على ما جاء في النكاح في الشرح كما جاء في النكاح في الشرح
 احكامها لم ينفق اليه وكانت النكاح لم ينفق في النسب على ما جاء في النكاح في الشرح كما جاء في النكاح في الشرح
 سئل انما كان له ورثة مستوفون في غير ذلك لم ينفق في النسب على ما جاء في النكاح في الشرح كما جاء في النكاح في الشرح
 مع الاول في ميراثه انما كانت النكاح لم ينفق في النسب على ما جاء في النكاح في الشرح كما جاء في النكاح في الشرح
 فيانما كانت النكاح لم ينفق في النسب على ما جاء في النكاح في الشرح كما جاء في النكاح في الشرح
 ربه وماذا الاول في النكاح انما كانت النكاح لم ينفق في النسب على ما جاء في النكاح في الشرح كما جاء في النكاح في الشرح
 لا غير من ذلك في النكاح لم ينفق في النسب على ما جاء في النكاح في الشرح كما جاء في النكاح في الشرح

وهو ما جاء في النكاح

خلفا **قول** ولا ينفق الحق للفقير بالانفاق وفي الفعل خلافه من انما المالك في انفاقه او انفاقه مع الاصل
 من ماله وانفسه والماسك كالحق كفاية العقول الغضاعية كماله وجميع الماشق من ماله الماسك والقرين وقدره في العلة
 لعدم شرط ايقين المعالي وانما يستلزم ان يعقل العقول المعقولة على تقدير حقوق العوض الاضطراري فمما جاء مع حقوقهم
 الجعل لثمة من غير ان يسمع الايجاب وهذا هو الاضطرار لغيره احياء للمعالي في نفسه وفيه العقود والعهد العرفية
 خرج ما خرج في حق الجاهل لا تعد جاز من الطرفين اجماعا انتم في تعيد بالقدح باقتداء وكذلك الماسك ولهذا لم يذكر في
 العقود بديه القسم المنقذ للكرال انما كان مقتضى التدبير وان يتغيرها اثمانا لا ينفق وقد جدد او من اشترى كاضل
 ما لو ضل العامل لا يقصد العوض ولا البيع بعد الايجاب ففعل الايجاب يستحق العوض للفقير اى الصيغة مع العمل
 وفي العقد لا وانما في ان المبتسر من العقول الفعل ليس مجرد العمل بل يضم الى العمل الرغبة فيه **لاجله** كما ينبغي عليه في الحكم
 من قوله قال العقول في خلافه على معنيين احدهما الرضا والرغبة فيما هو المراد من نفسه الرضا اى انما الفعل الدال على الخلق
 العترة في البيع وسائر المعاملات ومعتبر في الرضا في الفعل بالحق **الاول** وفي الثاني حتى لو رد وقال لا اقبل ولا اقبل جلت
 ولو اراد ان يقبل ويرجع فلا بد من اتيان اذن من علم الحكم **انتم** وظاهر ان مجرد فعل ما ولا ينفذ لا يكفي في العقول
 بل يجب اقترانه بالرضا وتوقعه قبل ان يدفع وفيه اشتراط الرغبة بعينها العوض غير واضح وربما يشك في ان يقع المنة
 بان ينصرف الى قصدهما اى العوض والذبح متبرع فانت في التبرع وليس بذلك لو قلنا مقصده اصابة نتيجة الامر
 على عمل المسلم المحرم **قول** ويصح على كل حال في مقصود محله اشارة الى الماشق في عمل الجاهل في دفعه بالشرط في ثمة
 الطائفة من غير ابراء له المالك من ماله والعهدة ودر الخويرة ومذكور في نقله قريباً على الاول لو قال من استحق
 من عهده ورماه في الغزاة المان قال لا يالايده القلاء مقصود ما لم يبيع وفيه انفاق للجعل على من ينفق او نقل
 او صرف او قصير لافضل الحزمة فقاء ولا فاعلم فيه خلفا على الجعل على ارضيا نازدا من الجعل المان بالحق في الامم
 الامم الشامل في ارضيا كونه على اخذه او ما في شهر رمضان لعدم جواز اخذ الارض على الحب وهو من ماله الجاهل
 المشروطة بالشيء من العبادات والاقبيل المعاملات وليست في النظام كناية وفيه قصير عينا في شخص اخر فيه ما جاء
 واخيرة مع جواز اخذ الارض عليها اجماعا **فقد** في قوله لو قال من رد على ماله فذكره من كان المالك يده نظر
 فان كان قد رد ماله يده كلفه وثمة كالعهد الا بيق حقوق المملوك ان يمين كالدراهم والذنا في قول لان ما كلفه فيه
 لا يقابل بالعوض ولو قال من رد على ماله فذكره من كان المالك يده ما يستحق الجعل لان ذلك واجب عليه
 ما يضره فلا يجوز اخذ العوض عليه اما لو كان في يده فمطلوبه حق لان المالك يده ما يستحق الجعل لان ذلك واجب عليه
 تحليفه لعدم تحقق من قوله وكان كذا في يده الجعل بجره عليه شرط لان من وجب الجعل السريعة منه القوة
 كسائر المعاملات الواجبة كناية احيث من المخارة واليضا له وغيره من اقسام المعاملات الواجبة لجاو اخذ الامر عليها
 فعمله في الامم الاصلية على كونها الجاهل من جازها واخيرة ومادة له العوض كالعوض المملوك فلا بد من كون المعاملات

لا يصح عرفا بآرائه ومقابلته المال بمجرد لانه من مبدء المال ليس من هذا الباب فلا يصح جعله مال الجعالة في مقابلته
ويجوز على ما ذكرناه من شرط كونها المصلحة الاجتماعية عليه عند الثالث وهو كونها مصلحة اجتماعية عليه وفيه قول
ان كل ما يجوز الاستيحاء عليه بحسب الجعالة فيه يعتبر في الجواز الجعالة فيه باعتبار جواز الاجابة وسواء كان معلوما
فلقولنا من مبدء فعله وشارع عمله لان الجعالة لا يجرى فيها دفع الجعالة الى الوكيل بعد الاجابة عما دلت عليه الجعالة
العمل الباطل للجان (حق) قوله ويجوز ان يقرن العمل الجعالة لانه قد وجدنا تركا لخاصة حكمها على العمل الجعالة الى
احتمال الجعالة في غايل القرآن فيحصل زيادة المال فاحتمال الفصل اصل المال اولى بل الوكيل العمل من شرط وجبة
الجعالة بل في العمل على ما لا يمكن التمسك بعقد الاجابة من الاعمال الجعالة ذكره الابن والعدالة مما لا يعرف فيها
مسافة الرد ونسبها الى ما مع العلم بان هذا القول منطوقه قوله في حق اورد عدده من عدد دفعه من جعالة
لشاقه في بيعه فلا يصح مع العلم به جواز الاجابة في حق وهو كقولنا مع عدم المنفعة ويجوز ان يكون شرط ما لا يفي
ولا يوردها في الوسيلة ويصح الجعالة بشرط تعيين العمل والجرم اقله لعل له من تعيين العمل ان شرطه في الاجابة
العمل الجعالة بالكتابة يعني ان شرطه في تعيين صفه العمل مثله ان يكون او العلة او انما المايط او ان مسافة الرد
وعقد ارباب العمل لا يصح مع الجعالة الكلية في العمل كما قد مر من عمل على خلافه فله من شأن دفعه الى العمل وعمل الجعالة
والقيمة للجعالة المتفرقة على المتفرق من العناوين في تعيين الجعالة كتابا وبسته وان كان بغير المصنف يجوز للجعالة
في العمل مطلقا على ما سنذكر في الترتيب وقد ذكرنا في القاصد في وجبة والكتابة وتخرج من غير
تفصيله ولا استعاره في الاشارة الى لا الظاهر على عدم الخلاف وتخرج منه ان يصح رفاق موصيا
بالاجماع كما في حق كونه حجة اولى وقوله لعلنا فيكون معلوما بالكل او ان يكون الفقد
ان كان ما حرم العادة بعدد وكونها يحصل بقت بالرد اجرة الشك ان يكون من مبدء فعله فيكون بغيره
شروط كون الوكيل معلوما في حق الجعالة كما هو ظاهر في الوسيلة وذكره والتجريد وعدة وجامع المايط في المشهور
على الصريح بدلالة ذلك وتخرج والكتابة وعرض الاصل وجع البرهان المايط او كتابا او بجموعه وانما هو الجواز
شخص من مبدء فعله نفسه مثلا قد مر في سابقه وعدة والتجريد والاصلاح وتخرج والكتابة وبغيره لعل الجعالة
واستعمالها على عمل الجعالة والعرض كما في العمل وكان الحاجة قد سلك في عمل الجعالة في العمل كذا قد رتب عليها
في الوكيل ان يري في تعيين الابن بصفته وعلى الذبح بعضها والعادة او اجسامه في الجعالة في تجزئ العمل الجعالة
بجزئها مع ان هذه وجه المتفرق في العمل بعد التسليم واداءه الى الفروع وهما شيان لان من رضى ورضاه ولا يصح في
المتلذذ جدا ومنه المتلذذ الجعالة وقد تلاقى في ذلك سلم وهو في الجواز هنا فيكون العمل في الجواز
ما لم يفت عايبا او اذ اوفية تفاوتا عليها او بالذبح الشاذ في الاثر فيه المتبع رضى اثنان ولو لم يرض عن العمل
واضافا من هذه العدة هنا في الشك في خلافه في مبدء العمل والعدالة في دفع الجعالة ولعل في هذه اجرة الشك

يخلف بغيره ولجرحه بغيره فلو لم يكن له انشاء ما يقتضيه تعظيمه بالخلفه وان كان كونه محققا في الزمان فاعتقدت بغيره
لوجود الحقيقة وهو المثلث فيكون عارضا ومع الوجود بعد تحقق النسبة قبل الموت الامع القيد بزمان معين ومع عدده
لا يتحقق الابد للموت فخطا على من لا يرى الموت في نفسه او يفتقره في نفسه او يفتقره في نفسه او يفتقره في نفسه
نعم يستقل الكفاية لوسق المستندة الى حيز **قوله** وفيه انما يظهره رد من انشاء الانشاء الى حيز القربة
اخرى وانما يظهره بان انشاء حيز القربة يفتقر الى حيز الجاهل بالبرهان وما المستند به من الجاهل بالنسبة او هو من الجاهل
الفرديات فلا مانع له بل انما قصد القربة وانما يحصل القربة في انفس المحدثين فيكون من التكليف حال الكفر في انفس
هم جميع العبادات يسبق الاسلام والايان فلا يقع التكليف من الكفر بل ولا يجب عليه بعد ذلك ان لا يكون اجبا بناء على
انكرا وتكليف بالفرقة كالقول الاقوى وان انفسهم في سلم ثم يفرغ ذلك عن عده حجة بغير انشاء على من لم يفتقر
سواء باجماعهم فلا يرد له ثم في حقه التكليف يقع بعد ظهور حيز الجاهل بالبرهان بانشاء حيز الجاهل
وعده على حجة بغير الجاهل نعم من العادة لم يفتقر الى حيز القربة في حيزه فخصان الكفاية كمالا لتمامه والكلية وخصها
بالصحة في حيزه **قوله** ولا يستقل من الولد مع والده الامع اذ من كذا بيان المراتب المملوك الا ان يكون اليقين في قول
وكذا بيان ترتيب ولولم يولد له القربة في غير ذلك كان لا يولد له القربة والملاك على اليقين ولا كان هنا مقامات
الاولى للثلاث في حيزه عين الشدة على اذن اوليائهم الشدة المارة كذا في حيزه اليقين وغيره وقد كان له حيث لم يفتقر
لثلاث في اذ انهم ذلك وكان وقوع في القربة الامع عليه وهو حجة اخرى على كفايته في حيزه القربة بغيره
عن الجاهل عن القربة لا يفتقر الى حيزه ولا يولد له القربة المارة في الولد مع والده ولا يولد له القربة
مولود ولا يولد له القربة ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
ابطال المسند اليه يا ابا اليسر انما يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
مع والده ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
على القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
الاجابة والاذن في اللحق من الاوليا حيث ان الاجابة لا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
موقوف الاجابة والاذن من حيزه الاوليا ولم يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
لا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
حيث قال ولا يقع حيزه الاوليا في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
وسام الامانة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
مع يقاء الولد والزوجة والعبودية ولولم يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه

انتهى

انما يشاء بالاذن في حيزه القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
فلا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
بالامع ويضعف بغيره في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
لا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
فما كان ظاهر الظاهر من القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
وقد عتد انشاء اليقين في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
النسبة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
وهذا لا يفتقره من انشاء القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
بالايان كان يراد من الاصل انشاء القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
النسبة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
قال في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
ما حلفت عليه وكان العبد ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
الاولى القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
والقربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
شيع الملقن المارة والزوج على المنقطع وزوجها حلالا للزواج فظاهر القطع ايضا في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
تأخر القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
باعتدالها في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
الحال في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
عن القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
من باب العارضة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
الضليلة اول الوقت في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
النسبة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه
الثلاث على الابن والزوجة والمملوك كالمثلث في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه ولا يولد له القربة في حيزه

لا ينفصل عن فعله فيفعل لا يفعل ولا يشي ولا يفعل ما يفعله ان يفعل فعله الكفاية اذا لم يفعله لم ينفذ وسقط الفعل
الاول اشكل التكليف في انعقاد البين في الامور التي هي عيب الدين ولم يبلغ حد الوجوب وترجع عرقا حسب النسيان
للعارضين الاعيان مثل ما هو في نيران كل ما كان له فيه منفعة في دين او دنيا فلا تترك عليك وموتة زرار عن البقرة
كل ما كان ينفذ عليها لا ينفذها من غير ان يكون له في دين او دنيا فلا تترك عليك من الاربعة لانها لا تتركها في نيران
والسنة بل في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة
باجامهم واستكمل من جهة قولهم من ان اشتباه بها العمان في احدى اقطارها من جهة ربحان في
طرف اخر فجميع الرجاين عزيزا ورمها حكا **الثاني** الخلف على المباح المبرج دينا او دنيا يجوز ان لا يتم ولا
كفاية بل بالخلف كل ما ينفذها عوده بل في عودها الاجماع الظاهر في العيب في البين لا تمتد به من جهة وسر والفتنة
والمصلحة في البين لا تمتد به من جهة وموتة من غير عيب الاجماع في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة
شيئا ولا ينفذها شيئا من غير ان يتم فليست الله يوجب ولا كفاية عليه وانما ذلك من شرط الشيطان ورواية
زرارة عن روه عن القم قال انما ينفذ على ربحان في احدى اقطارها في ذلك هو كفاية في دينه ولجسده وخبرها
خير من رضا البين في نيران عودها عن الله في جهة العباد ان الباقية من الله لا ينفذها بل في كل ما ينفذها العظمة
فلم امر به في شئ من ذلك في البين لا ينفذها في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة
البين في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة
عن العامة عن النبي في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة
بحسب زيادة علمه بل في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة
الحاقة او في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة
تعاد عود الاول في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة
للمرجعية ثم طرأ البين فتنقض البين عيب الانعقاد وفاقا لفتنة وعرق وتوطين ربحان ما خلف عليه جمل الخلف
فخلف ثم بين من وجوبه حنت من غير ان يتم وكفاية **الاربع** في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة
كان في دينه ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة
يا ايها الذين آمنوا لا توفوا بالعقوبات الا انتم تقاتلون ما تقاتلون الله جلالاته انتم تقاتلون الله جلالاته
به مؤمنين في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة
يا ايها الذين آمنوا لا توفوا بالعقوبات الا انتم تقاتلون ما تقاتلون الله جلالاته انتم تقاتلون الله جلالاته
الطبيب حسب لا ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة بل في كل ما ينفذها العظمة
من الجباة الشاوية والخلف على كل المباح المتساوي في انعقاده عندنا وجميع ايمانها ما كان ينفذها العظمة

قسم ثانيا على المستعمل في اقسام انعقادها طاعة وتكليفها طاعة وتكليفها طاعة وتكليفها طاعة
الواجب او تركها او اتيانها عقدها معصية وتكليفها طاعة وتكليفها طاعة وتكليفها طاعة
انها عقدها طاعة وتكليفها طاعة وتكليفها طاعة وتكليفها طاعة وتكليفها طاعة
عليها كمن جعلها طاعة فليفت الاحتمال تطوعا ولا حيل في اقله خامسا عقدها طاعة وتكليفها طاعة
خلف خلف لا حيل في اقله خامسا عقدها طاعة وتكليفها طاعة وتكليفها طاعة
ايانكم وانما حالها طاعة ولا حيل في اقله خامسا عقدها طاعة وتكليفها طاعة
وربك سوء في قوله كفاية انتهى وجميع ما ذكره من اقسام الانعقاد طاعة وتكليفها طاعة
ولم يتركها كفاية مثلا في كل روضة ان لا يرفع الا لشيء من شأنه في كل روضة في كل روضة
مطلقة هذا ربحان في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة
او عودها عودها في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة
ان يقال انه عباد عن الله في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة
وتركها في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة
او عودها في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة
الاربع منه انما يتم بها ان ترفع ما يرفع ولو كان المباح عليها في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة
انما عودها في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة
ويكفر بها في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة
عنقودها في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة
فلم تستح حجة سديدة ولم تقدر على عقدها في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة
اليضا في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة
في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة
والا لولا ربحان في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة
كالقوله في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة
والقسم عليه لم يبعد منه لفظ القسم في المسماة بربحان في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة
انعقادها في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة
الصلح في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة
عند الله بربحان في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة في كل روضة حقيقة

[illegible]

قبل المثلث كما كان في جميع النسخ مع ان غير الواجب ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 المروية في حقه من بعض النسخ ان فيها ما لا يدور عليه وهو من غير كذا في غير النسخ في حقه فاما ما لا يدور عليه في حقه
 وفي بعضها ثم يكون غير عينه بل في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 العامة في غير النسخ كما في النسخ القديمة والركوة على وجهها وتضعف في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 الاثني عشر من النسخ في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
قوله الرابعة في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 فاجتهد ثم بان له لم يبدل وكذا لو اعطى من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 مع علم الدافع بانفساء احد شرط الاستحقاق في الموضع واما مع عدم علمه فخير له الدفع الذي فيه استحقاق المال
 على ان لا يستحق باضائه بالقر والاسلام ولا بان من شرطه اوده الامداد الجهاد والخصم وقيام البيعة
 وجهان من ان الماهية به هو الدفع لا المؤمن الغير غير له الحق والافاضة موصوفة في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 القبول في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 والذين وهو الاصح لو راد عبد الله بن الزبير عن ابي عبد الله عليه السلام في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 قتالا ان اصدق له لا في الاثني عشر من النسخ او في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 ايا رسول الله وهو في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 حله اذ ان المسلمين واقرانهم على حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 وعلمها عند الزوج والمنازع لمن اراد الزوج وقوله في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 او بهم بل في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 القوية بانفساء الكمية الناطقة بما في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 ولا يبدل من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 هذا مما راد من حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 كذا او غير ذلك في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 اضافته بالشرط في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 ولت كان بعد الاجتهاد فيه وجهان من ان حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 الا بالبرص خدا سئل امر الله والاشكال في الامر الاخر فلا يستحق الضمان ومنه علمه وبطلان الحق في الاستحقاق

الاشكال في حقه

والاصح

والاصح ان يكون غير من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 هو لها اهل ولا يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 اخرى ولا فرق بين انواع الشرايط المبررة في الحق وان جعلها بذكر بعضها لا بذكر غيرها في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 لانه غير جسيده المان قال ولا يجوز ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 فان عدل عليه الامانة عندهم ويقوى في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 لم يرد عليه بغيره فغلبه الامانة عندهم لانه في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 الفخر في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 وروى عن الحق في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 او بعد اجتهاد في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 فاما لو رادوا فليس في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 انما رادوا ان المالك في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 القطع والمصلحة المحرمة بالحق في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 عن حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 مضافا الى حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 وحقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 البطلان والعدا والاشهاد في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 والاراء من حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 انقل ما ليس في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 ليقر وشبهه مما اشتهر له من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 المصلحة ولا في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 وان اوصى بغيره في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 غير اخبره في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 الحصة التي اوصى بها في حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ
 من حقه من غير ان يكون له دليل خاص يستقر في المقام وفي النسخ

بالحج والولد وبينهما شجر منيح فان الشجر اذا شاق فبعض الناس الحج عن الولد على غرض النذر وان حج الولد
نحو نفسه ان كان غير ولد ولا احمرا الولد ايقاع صورة الحج به كما لو حجه في الحج بغيره ولو حجه في ما به ولو اقر بالفضل
الويلد فان اخطا دالحجه لم يجر عنه حجة الاسلام وان اخطا احمرا الولد عن حجة الاسلام لان ذلك لا يترتب
الاستغناء بالبدل المذكور وانما استلزامه لا يستلزم ان يفعل احدا الا من كان مريته قبل التمكن من فعلها
سقط النذر لاعتاده في امر الاثر مع العلم بانها غير طاهرة ولو مات بعد وجوبه فانه لا يترتب له نذر لا بدحت
ما لم يعلق بالتركه كل من حج الفجر المبرور ويغير الوضوء بالحج بالولد وعنده كل في الاب والاختلاف به
الاخر يخرج اقل الاثرين ان لم يتبع الوارد فظهر من ذلك انه حجة ولو اخطا د الولد الحج بنفسه
بالمال وجعل تقدير استقامته احمرا عن حجة الاسلام او متعلق النذر به بالماله بنفسه ولا ينافي كونه
حجة الاسلام **قوله** ولو نذر ان يحج ولم يكن له مال لم يحج عن غيره اجزاء عنها طرود واستكمال عند المائتين
وعند اختلاف الفقهاء في اختلاف المسبب لعل له عدم النذر وبقاء الاستغناء في حقه من النذر بغيره
وعليه حج النذر اذا تمكن منه كالعلم القاطع ولو في الحر وولد والاضلاع حالها كذا في النذر بغيره وسر الفري
والا كما نذر الى الاثرين ومن حجه فاعادته عن الله ثم من حج عن غيره ولم يكن له مال وعليه نذر ان يحج ايضا
اي حجه عن غيره قال نعم وعلمنا طاهرها الشيخ يدور هو حسن ان سقط لاعتاده الأصول الشريفة المتقدمة
بالشكوه وحلت ثأره عليه النذر الحج مطلقا عنه او غير غيره عن ان قصده ذلك ولو حجه في ذلك استلزام الحج
عزاداء النذر ومنه ان النذر يسقط مع اتمام الحج فذكر **قوله** مسائل الصوم لو نذر صوم ايام
كان غير اية الشايح والفرق بين الاصح مشي الشايح المباد انه لو نذر صوم عدد معين كعشرة ايام كان غير اية
الشايح والفرق بين الاصح لانه صوم العامة فاصح الشايح ولو نذر صوم اياما قبل في اقل الحضي
ثلاثة ايام وهو صوم كمال الخلاف ايضا في زوم الشايح لو شرطه في النذر كونه وصفا او اهما في الصوم وانما
المخالفة في زوم الفرقي بشرطه في النذر مع انما تضمنه في العالم عدم زومه لعدم مقصورته وصفا او اهما
عند الشايح بل بوجبه وعنايته المباد في الاعتقاد بغيره طلب الفصل اع انما في الاخر هو الزوم
وقا فالحج اخر منهم الاضلاع وان كان الصوم وكلف النذر حقيقة هو الصوم المرفق لافضل الفرقي ولا
يريب ان عبادته وان كان غير افضل مع ان المشايخ من المذاهب النذر الكذا في ايجاب يوم فدا القدر
لغيره لانه عند زوم غير اياها في حجه كذا في الصوم لان في النذر وجدا او في الحاشا في الحج
بانه لو اقام العشرة متتابعة حسب استقامته ايام ونحو ذلك يوم يوم وهو حسن **قوله** والمبادرة
بها افضل والناظر جازي وجهه افضل المبادرة قوله ثم وساروا الى مقبرة مع الزوج عن ذلك القول
بان الاثر للفرق ولذا جعلها في السرايا حوطا ونجما في الناحية النذر المطلق انظر الى الموت او الحج

المستمر المذاهب في الحج عن غير النذر والحداد وهو كذا في ذلك ما ذكره في خلافه الامام في **قوله**
ولا يصدق نذر الصوم الا ان يكون طاعة فلو نذر صوم يوم العيد لم يصدق له احداهما لا يصدق له المالك عندنا وعند
اكثر المذاهب كما في ذلك وغيره من غير ما اجابنا كما في مع وف وعنه وهو حجة او في الشهادة لانه في مقصده ولا يرب
في الزوم ما يوجب صوم جذا لا يصدق له كذا في خلافه لا في حجة فقال كذا في نذر صوم نذر صوم يوم
غير الفطر ولا يصدق له ان يصوم عن نذر من صامه عن نذر صوم واجزاء عن نذر نذر وهو كذا في **قوله** وكذا
لو نذر صوم ايام التشريق بين كاهنا وفي الحج وعنه ودون الحضي وغيره طرود منها لم يكن بين مطلقا
كاهن ومقتضى اطلاق الفروع والبيان ويخرج الجماعة منه ان عابا الى الاثر خلافه الحج عن غير فخره
بالاستدلال به وعليه فظهر نذرها لغيره كما في نذرها لم يفسر بمقتضى صوم مع استقامته **قوله** وكذا لو نذر
صوم جذا لا يصدق له المالك كونه منهيها ولا نذر في مقصده **قوله** وكذا لا يصدق اذا تمكن منها كما
لو نذر صوم يوم قدوم بدو قلم لئلا يوافقا اما لئلا يفسد الشط ولا انها لم يفسد التمكن من صيام
المذمور ومنه وجه اخر ما ذكر من عدم انعقاد هذا النذر ما رجع به كثير من المذاهب منهم الشيخ في طوحت
عابا الى اصول المذاهب السرايا والخبر ودون الحضي والها لم يفسد الشط ولا المصير في ذلك وعنه
ولا يربط عدم زوم الصوم وعدم انعقاده ان تقدم لئلا يوافقا لغيره في السرايا وفي تعليم الامام
في الاضلاع ومنه ايضا على النذر وهو اليوم القاطع في انها من عدم صلوع السرايا ثم انما في الصيام
وانما الكلام في الوقتين هما في النذر على المنع لغيره من ذلكها قبل قدومه فان اوجبنا صوم باقي اليوم
وصلى له متعلق النذر زوم انعقاد نذر صوم بعض اليوم وهو ضلعت الامام وانما في اليوم
لزم تكليف مال يطيق لعدم قدرته الناس على صوم الجزم المانع وانما في ذلك لا يفتقره فيها فاجبت
النية كما تكلف ايضا لعدم حصول الشط فلا وجه لوجبه قبله مع ان العلم بما يستدل به امارات يختلف
كثيرا وانما في ذلك صاه عملا ولا اشك في الاعتقاد ان تقدم في جزء من النذر ولو لم يحدث الفطر وان لم
يبست الصيام من الليل وماذا يصوم يوم مكانه تقدم بينه على كماله وهو حسن لوجوب النذر وصوم يوم
اليوم مع عدم حدوث الفطر فيه وقوع النية في نفسه سيما قبل الزوال كما في المصير والمساخر اذا رجع
وحضر قبل الزوال ولم يسبق منه الفطر يصوم يوم الشك من شبان المبادرة من رمضان وانما
الاثر انما في ذلك على صحة الصوم فيه وكان الصوم المذمور في الزوال لا يصدق على الاخر قبل
سبق الفطر وعنه حديث الامام لا يثبت من الاكل والمشرط للنية وفيه العباد لا يثبت الا بغير العلم بالنية
ولو نذر من العمل والحاصل ان من صام يومه الفطر طول النهار وصوم يومه بعد عليه عرفا انما
هو اليوم ولا يثبت على طهارة ولا يفتقره مقارنة النية الفجر قبله في الصوم المذمور وانما في ذلك

العلماء كذا بعد الايام المتوفاة سواء علموا المتوفى عن اكلها باق على الامر ولا دليل على اشتراط حيوتهم قبل الايام
 بلك الاما د مستقلة في ترتيب الحكم لها حتى يتوفاها والعقد والندوة وفيما على المنع الشرعي له عز المعاري
 غاية الامر ان قصد الناذر يصح الايام المنهية لغوا وان لم يلدل على ابطال ذلك النذر المتعلق باق الايام وقفا
 كغيرهم من ولا يصح والى خلافه لكونه لما ضبط لا سلكا فان الصيغة انما تلتزم في الجمع من حيث هو مجموع
 ونذر الاجزاء تابع لنذر الكل من حيث هو كذا وفيه ان الصيغة الكدائية تقتضي العرف في معنى التكرار كانه قالوا هم
 السبت والاحد والاثني وهكذا كان اكرم العلماء في حقهم زيد العالم وعمر العالم وهكذا يكون كل واحد
 تحاليفا مستقلة في الصيغة فتاوت كل فرد في مجموع تابع وضع النذر في غير الايام **قوله** وفيما في السفر
 وكذا في الغرض في ايام حبيتها والى هذا فضلا ان لا وقت له لا سفر في ايام العمى الاداء في النذر الكدائي وبمعنى
 كغيرهم من الغرض والخصيص والعالم في نفي ما قبله الاشكال شعر اعدم الخلف الظاهر من الجملة فيكون نذر صوم الدهر
 سفر وحضر ثم على المشهور فيصير منهم الكسوف فاعلمه بخلافه في نذر صوم الدهر في نذر صوم الدهر كسب
 بنذر موطن ليس يسهل ان نذرت ان امك كل يوم سبت فان انما احدهما بل في نذر الكفارة فكتب
 وقرآن لا تتركه الا في غير ذلك من غير ان لا يكون نذرت ذلك من البسط في نذر الصوم
 في عقد كل بعد الحكم كما ذكرنا قالوا علم بطله رمضان في السفر في السفر والى هذا وفيه لانه كما لم يستعمل بقوله ثم قصد
 من الايام ان نذر صوم رمضان **قوله** قال في الخبر لو نذر على كذا ولا قضاء على اشكال ولو قيل ان قضاء من
 من ذكره كان وجها في نذر الاشياء مع الموقر اشكال انتهى وجه التقييد باليوم اجماع عدم القضاء مما تضمن
 التقييد باشتراط العمى بالاداء وهو الاخرى وقفا لما في ذلك من كون الاشكال المحقق باخرت وقضاء من عاد
 على قضاء الصوم المذكور غاية الامر بكونه الجواب عن الجهل في السبب كما في نذر صوم رمضان ولذا اشكل
 او لا وان وجه ثانيا القضاء من تركه كذا في قوله في وجوبه على كذا من العبادات المحضة من التركة
 كما قبلناه في قوله **القائي** وعدوه في ان يحل قضاء ما فات من رمضان بسفر او صعد او من او لا يجب عليه
 ان ان يقصم رمضان اشكال اخر في جواب التقييد انتهى وجه عدم التقييد ان النذر هنا واجب صحت
 وقضاء رمضان واجب صوم والمحقق مقدم على الموعود ان اذاعارنا وفيه منع الغارزها كونه مستثنى
 بآية صفة من الايام المرفقة رمضان مستثنى من نذر صوم الدهر سابقا كان او لاحقا للمطالع وكذا الكفارة
 وان لم يمت بعد النذر وفرض الصوم **الثاني** لو نذر يوما لقضاء من رمضان فله ان يطان قبل الزوال
 اختيارا وجهان من ضروريته بالية قضاء غيره رمضان ومنه جواز الاضطرار قبل الزوال من غير ان يكون النذر
 ليوم القضاء ايضا غاية الامر اجتماع الوجوب في سبب الشرع في كل نذر صوم رمضان وعمل ذلك جواز
 اضطرار قضاء رمضان في سبب الشرع ولو سلم ما قلنا استثنى القضاء على هذا وجهه فاذا اتفق تركه عاد

الوجوب السابق في جميع الامر عنها وهو ان يذوقها في الاضطرار وان في تعدد الكفارة والاضطرار قبل الغايب
 يمنع النذر عنه وعليه فلو اضطرر في نذر كفارة النذر وفيما بعد الزوال كذا ان من النذر ومنه رمضان رمضان لصدور
 في القضاء بعد الزوال مع تعلق النذر بوجوبه واجتماع الوجوب في نذر رمضان **قوله** السفر هو من لا ينقطع به
 وينقطع بالاختيار على الخلاف في المكان كما مضى في عمله مع الاشارة الى عدم العترة المعللة بان الله سبحانه وما اهلك الله
 فليس عليه شيء لاثبات الحكم الاول وقاعدة افضاء الاشغال بالسلطانية واجابه المطلق تركه بخلافه وما جاز في السفر
 بالاختيار ايضا ولا يوجب عدم الشرايع للاضطرار بالمسوى في السفر ومنه ينقطع ان هذه المسئلة كما يكون من نذر على
 نذر السنة العينة كذا لم يفتية في نذر من نذرهم الدهر الا ان قطع الشرايع لا يوجب عليه هذا **قوله** ولو نذر سنة
 غير صيغة كان غير ان التولية والشرع ان لم يشترط الشرايع وله ان يصوم اثني عشر شهرا لانه في هذا لئن اؤتمن
 يوما ولو جهل شوال وكان نذرا اتبع يوم بدلا من العيد في كل يومين وهو صوم هذا لكان بين ايام الشريين
 صام والجمعة في يوم العيد واما الشريين فلو كان نذرا صام خمسة ايام هذا ما وجدناك سابقا من احد
 نذر السنة ولو نذر سنة غير صيغة لا يجب الجبارة مع عدم المستطاع الموت واذا شرع في صومها لم يرد الشرايع
 لم يشترط للمطالع وانما يجب عليه ثمانية وستين يوما او اثني عشر شهرا هلاليا ولا يخط عنه رمضان ولا ايام العيد
 والعدين والامتن اذا وجب عليه طلق السنة العديدة او الليلية وان لم يتولى الايام او الشهر وكل
 استوعب بالصوم فلا يقع في نذر بل قضاء كما علم وان افسر ولم يصم جميعه فعليه ايامه ثلثين لانه لا يخط
 وسوا القياس يوم العيد في كل ثلثين فان كان نذرا صامه في كل ايام يومين او يومين في كل ثلثين في كل ايام
 وفي اخره في الثاني وجه الاول ان الشهر اماه في هلالين او ثلثين يوما والاول من هذا كسره يوم العيد
 فصار الاختيار بالعدد وجه الثاني انه لم يصر من الشهر لانه لا يخط عنه يوم ولا يجب عليه من الاول احوه وقفا
 لعبارة والاضطرار والصبر في ذلك للاشغال العينة المقتضى بالبرائة العينية التي لا يحصل الا باليومين مع
 ان الوجه المذكور في الثاني انما هو حيث كان المنذور صوم شهر والخروج من نذر المنذور صوم سنة غير صيغة
 وصوم السنة مع كسر الكدائي في شهر شوال على ما قلناه واضع ثم ان داخلة على ثلثين فان كان نذر
 ايام الشريين صام داخلة في نذر السنة في الاقرب وفقا للجملة المرفوعة لانه انما صام خمسة عشر
 يوما فلا يفرق عن شهر غير صيغة ايام اخره وعند الشريين بربعة ايام ثلثة ايام الشريين ويوم العيد
 الفصل **قوله** ولو صام سنة واحدة انها شهرين او يومين بدلا من شهر رمضان وعن العيدين ولم ينقطع
 بذلك لانه لا يكتفي الا بغيره وكذا المكان في قضاء ايام الشريين حتى يمتنع ان نذر سنة غير صيغة لا يجب
 الشرايع الا مع الشرط ولو شرط لا ينقطع بزمانه والعدين واما الشريين لمكان في ما ذكره من العادة
 في شوال كذا في نذر رمضان ان لم يطره في العيدين واما الشريين ان لم يقصر شهر العيدين والاضطرار فيهما

لا والله ان كان هذا الفعل فليعلم ان الكفارة وقوله الله تعالى ان كان هذا الفعل فليعلم ان الكفارة وقوله الله تعالى ان كان هذا الفعل فليعلم ان الكفارة
 معين فانما هو جسيم ما فيه وكذا الميزان في البيع في نه فحسب فلا هذا بل كيف يكون مستكنا عن كل يوم كفارة ذلك اليوم
 ويجوز ان يروى به نحو من هذا عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل يبيع ثوبا في كل يوم منه كل يوم مدين
 مدين فكلها صغيفة سنة او لا لا ومع ذلك معاينة باخبار اخر معتدلة لم يرد في كل يوم مدين او لا لا في كل يوم مدين او لا لا في كل يوم مدين
 ومنه لا تغير كلمة اخر او ناضه للكفارة من كل يوم مدين فليعلم ان الكفارة وقوله الله تعالى ان كان هذا الفعل فليعلم ان الكفارة
 الكفارة وليس ابراهيم كان يكرر اكثر من مدين فليعلم ان الكفارة وقوله الله تعالى ان كان هذا الفعل فليعلم ان الكفارة
 به كافي فليعلم ان الكفارة وقوله الله تعالى ان كان هذا الفعل فليعلم ان الكفارة وقوله الله تعالى ان كان هذا الفعل فليعلم ان الكفارة
 مدين فليعلم ان الكفارة وقوله الله تعالى ان كان هذا الفعل فليعلم ان الكفارة وقوله الله تعالى ان كان هذا الفعل فليعلم ان الكفارة
 لو نذر من كل خمس فاعطى واحد من الخيانت عند اقتراعه يا نعم وتكرير وتخصيص وهو على نذر من كل خمس ومنه ومنه
 صوم الخيانت لا تقضى الا بخل او الحاقه ام لا او جهان او جهنم او عدم الا بخل لا نذر من كل خمس ومنه ومنه
 معتدلة لا زاد العام وليس صوم احدها شرط لصحة صوم الاخر ولا نذر من كل خمس ومنه ومنه
 الخيانت نذر من كل خمس باجل الاكل والحدود كما من نذر من كل خمس ومنه ومنه
 لا يحال نذر ما بالنسبة الى ما يقع به كغيره من اليوم والى ما يقع به كغيره من اليوم والى ما يقع به كغيره من اليوم
 عشر على كل عام واحد ولو انما الواجب نذر صوم الذي انما اذا عدا بخل او جهنم او عدم الا بخل لا نذر من كل خمس ومنه ومنه
 بالاداء وقالوا انما يقضى نذر من كل خمس معتدلة اذا اخطى يوما تكرر ويمنع ولا يقبل احد باجل الا نذر من كل خمس ومنه ومنه
 ما يقع عليه من ايام السنة المعتدلة ولو نذر ان لا يضر بغيره الا لا يفعل ما رواه فاعطى نذر من كل خمس ومنه ومنه
 يكرر في هذه المدة وسقط النذر عند ما لا يضر بغيره الا لا يفعل ما رواه فاعطى نذر من كل خمس ومنه ومنه
 اختلاف الزمان اذ كل واحد من المتروكات مندفع للترك وكذا كل جزء من الزمان مندفع لعدم اتباع القرب
 فيه ومن مسئلة تكرار الكفارة بتكرار الفعل في عمله **قوله** انما راسد العهد حكمه انما راسد العهد حكمه انما راسد العهد حكمه
 وقع في ذلك وهو الظاهر والاشهر وان كان لا يضر بغيره الا لا يفعل ما رواه فاعطى نذر من كل خمس ومنه ومنه
 كما في الجنب المغمى واما المقدور المصنوع في الموضع المباح في نذر من كل خمس ومنه ومنه
 واخر العهد ان العهد كان مسئلا وقوله او غير العهد او في عهدكم في جمع الجنبين او غيرهما
 فنهتم في اوصاف ما جئتمكم من الجنة وقوله والذين يفتخرون بعهد الله من بعد ما عاهدوه من عند الله فليعلم ان الكفارة
 عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل عاهد الله في غير صوم عليه ان لا يبيع ثوبا في كل يوم منه كل يوم مدين فليعلم ان الكفارة
 او يصوم من ثوبين متساويين وقوله الله تعالى ان كان هذا الفعل فليعلم ان الكفارة وقوله الله تعالى ان كان هذا الفعل فليعلم ان الكفارة
 وفي رواية اخرى يصوم عند اكلها قال في رجل عاهد الله في غير صوم عليه ان لا يبيع ثوبا في كل يوم منه كل يوم مدين فليعلم ان الكفارة
 رقية

ارسلناهم من غير ثوبين متساويين
 عدم انما راسد العهد

رقية او يام شدين متساويين كما هو شأن الذين وعدهم الاجام على كفارة من غير ثوبين متساويين
 هو المقتضى في أحكام النذر وعلمه انما راسد العهد كما نذر منهم به والسر في ذلك انما
 ومنه ولا يضره والمعايير كمن كان نذرا كفارة النذر لا يضره ما من هذا النذرية
 كتابا وسنة وخصم الرواية المتقدمة **قوله** وصورة ان يقول عاهد الله او عاهد الله ان يبيع ثوبا
 كذا في كل سنة فان كان ما عاهد عليه واجبا او مندوبا او نذرا او عاهد الله ان يبيع ثوبا
 اذ لم يزل ولو عاهد على ما عاهد من كل يوم او نذر او نذر في كل يوم او نذر في كل يوم او نذر في كل يوم
 العهد الحلال على الشرط وانما العارضة كان يقول عاهد الله او عاهد الله ان يبيع ثوبا
 غير شرط الاصل في انعقاد كماله عموما في الكتاب والمعتدلة ومقتضاها عدم شرط الرواية في الكفارة
 كانت ولوع التفكير من العرب لعدم الدليل والخصم من عدم الا بخل او جهان او جهنم او عدم الا بخل لا نذر من كل خمس
 يعتبر ايضا في نذر من كل خمس من كل خمس من كل خمس من كل خمس من كل خمس من كل خمس من كل خمس من كل خمس
 اي النذر او اليقين حيث عرفنا شرط النذر في البيع في الامم بشرط هذا العهد ولا يضره ما من هذا النذرية
 بفرضه صيغة العهد ولو لا الامم على الحاقه باجل الا نذر من كل خمس من كل خمس من كل خمس من كل خمس من كل خمس
 فورا في الموضع او بعد العهد بخلاف ذلك كمن عاهد الله ان يبيع ثوبا في كل يوم منه كل يوم مدين فليعلم ان الكفارة
 عند اكلها ومنه انما عاهد الله ان يبيع ثوبا في كل يوم منه كل يوم مدين فليعلم ان الكفارة
 عليه بل خلاف ذلك كمن عاهد الله ان يبيع ثوبا في كل يوم منه كل يوم مدين فليعلم ان الكفارة
 يرض في رواية كفارة من كل خمس من كل خمس من كل خمس من كل خمس من كل خمس من كل خمس من كل خمس من كل خمس
 الجنبين بالشرع البطلان مع ما عدا الاشغال اليقين المقتضى الفصل البرائة اليقين التي لا يحصل الا بكفارة
 رمضان لا كفارة اليقين ومن الفصل في باب الكفارات **قوله** النذر والعهد يقتضيان باليقين وهو مقتضى
 بالضمير والاعتقاد قال في رجل عاهد الله ان يبيع ثوبا في كل يوم منه كل يوم مدين فليعلم ان الكفارة
 وقفا لا شك في ذلك والمثل ومنه وان عازيا الى على المتأخرين ما عرفت من انما عاهد الله ان يبيع ثوبا
 اماليين او نذر من كل خمس من كل خمس من كل خمس من كل خمس من كل خمس من كل خمس من كل خمس من كل خمس
 وبرز في عقد العهد ايضا كذا في البيت جسمه فصلنا صابا دليلا وقضينا من غير حجة الى الامانة
 فذكر في عقد العهد ايضا كذا في البيت جسمه فصلنا صابا دليلا وقضينا من غير حجة الى الامانة
 بر من عاهد الله في هذا السلطة قرون في ليلة الاحد ثمان عشرة رمضان المباركة سنة اثنى عشر من بعد الله
 وماليين من الجحيم النبوية عليه الصلوة والسلام في ليلة الاحد ثمان عشرة رمضان المباركة سنة اثنى عشر من بعد الله
 عبيد الله النضر على ما عاهد الله في هذا السلطة قرون في ليلة الاحد ثمان عشرة رمضان المباركة سنة اثنى عشر من بعد الله